بنك ظفار
BankDhofar

صندوق بنك ظفار للأسهم الخليجية (صندوق ذو نهاية مفتوحة)

(متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية) قيد التأسيس

نشرة اصدار (اكتتاب خاص)

طرح عدد لا يقل عن 2,000,000 وحدة للاكتتاب الخاص، بسعر اصدار 1 ريال عماني للوحدة الواحدة

2479 11 11 | www.bankdhofar.com

نشرة إصدار

تم إعداد نشرة الإصدار هذه وفقا للمتطلبات التي حددتها هيئة الخدمات المالية ("الهيئة "). ولا تتحمل الهيئة أية مسؤولية عن دقة أو كفاية البيانات والمعلومات الواردة هنا، ولا تتحمل أية مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة ناتجة عن اعتماد أي شخص أو استخدامه لهذه المعلومات. وقد اعتمدت الهيئة هذه النسخة العربية لنشرة الإصدار وفقا للقرار الإداري رقم **K/69/2024** بتاريخ 27 نوفمبر 2024. لا تشكل نشرة الإصدار هذه عرضا للبيع أو دعوة من قبل الصندوق أو نيابة عنه لشراء أي من الوحدات في أي منطقة خارج سلطنة عمان حيث يكون هذا التوزيع غير قانوني.

جلالة السلطان هيثم بن طارق

المستشار القانوني	وكيل التحصيل	مدير الاصدار	مدير الاستثمار
البوسعيدي، منصور جمال وشركاؤهم	بنك ظفار ش.م.ع.ع وظفار الإسلامي	بنك ظفار ش.م.ع.ع	بنك ظفار ش.م.ع.ع

لجميع المستثمرين

تحتوي هذه النشرة على معلومات جوهرية بخصوص صندوق بنك ظفار للأسهم الخليجية (متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية)،قيد التأسيس وهو صندوق استثماري مفتوح غير مدرج تنظمه هيئة الخدمات المالية بموجب قانون الأوراق المالية الصدار بالمرسوم السلطاني رقم 46/2022، تم إعداد هذه النشرة وفقاً للقواعد واللوائح الصادرة عن هيئة الخدمات المالية.

ولا تتحمل هيئة الخدمات المالية أي مسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي أضرار أو خسائر تنشأ عن الاعتماد على أي جزء منها أو استخدامه من قبل أي شخص.

لا تشكل هذه النشرة عرضًا للبيع أو دعوة من جانب الصندوق أو نيابة عنه للاكتتاب في الوحدات في أي ولاية قضائية خارج سلطنة عمان حيث يكون هذا العرض أو الاكتتاب غير قانوني أو قد يكون غير قانوني.

ولا يتحمل مكون الصندوق، أو مدير الاستثمار أو مدير الإصدار أو المستشار القانوني المسؤولية عن أي معلومات يتم تفسيرها بشكل مختلف عن نشرة الإصدار العربية الأصلية المعتمدة.

صندوق بنك ظفار للأسهم الخليجية (متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية) قيد التأسيس
ص.ب 1507، الرمز البريدي 112، سلطنة عمان
ص.ب 1507 ، الرمز البريدي 112 ، روي ، سلطنة عمان
هاتف 22652198 968+
البريد الالكتروني: Assetmanagement@bankdhofar.com /
Investmentbackoffice@bankdhofar.com

فترة الاكتتاب

تاريخ بداية الاكتتاب: 5 يناير 2025
تاريخ نهاية الاكتتاب: 30 يناير 2025

مدير الاستثمار ومدير الإصدار وبنك الاكتتاب

بنك ظفار ش.م.ع.ع
ص.ب 1507، الرمز البريدي 112، روي، سلطنة عمان
هاتف 22652561 968+
البريد الإلكتروني :Investmentbackoffice@bankdhofar.com

المستشار القانوني

البوسعيدي، منصور جمال وشركاؤهم
ص.ب 686، الرمز البريدي 112
هاتف 24829200 968+
البريد الإلكتروني :mj-co@amjoman.com

مدقق الحسابات

بي دي أو ش.م.م .صندوق بريد 1176، الرمز البريدي 112
هاتف 24955100 968+
بريد الالكتروني: unmesh.bhome@bdo.com.om

الحافظ الامين / المدير الإداري / المسجل ووكيل التحويل

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ع.م
ص.ب 1110، الرمز البريدي 114، منطقة ميناء مطرح ،
سلطنة عمان
هاتف: 24216941 968+
البريد الالكتروني: gccotrade@gulfcustody.com

ملاحظة هامة

تهدف هذه النشرة إلى عرض المعلومات الأساسية الجوهرية التي تساعد المستثمرين المحتملين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار من عدمه في الوحدات.

ينبغي على جميع المستثمرين قراءة هذه النشرة بتمعن ومراجعتها بدقة من أجل معرفة ما إذا كان من المناسب الاستثمار في الوحدات آخذين بعين الاعتبار كل المعلومات الواردة في هذه النشرة وتحديداً عوامل المخاطر الواردة في الفصل الرابع.

كما ينبغي على المستثمر ألا يعتبر هذه النشرة بمثابة توصية من قبل الصندوق أو المكون أو مدير الاستثمار أو مدير الاصدار أو بنوك التحصيل أو الحافظ الأمين أو المدير الإداري (كلٌ حسبما هو معرف أدناه) من أجل الاكتتاب في الوحدات.

لا يوجد أي شخص مخول للإدلاء بأي تصريحات أو تقديم معلومات متعلقة بالصندوق أو بمدير الاستثمار أو الوحدات باستثناء الأشخاص المذكورين في هذه النشرة وفي حال قيام أي شخص بالإدلاء بأي بيان أو تقديم معلومات فلا ينبغي اعتبارها تصريحات أو معلومات معتمدة من قبل الصندوق والمكون ومدير الاستثمار ومدير الاصدار وبنوك التحصيل والحافظ الأمين والمدير الإداري.

لا تُشكل النشرة عرضا للبيع أو دعوةً - نيابة عن الصندوق - للاكتتاب في الوحدات في أي مكان خارج سلطنة عمان يكون فيه ذلك العرض أو الاكتتاب غير جائز قانونا. وتقع على عاتق المستثمر المحتمل الذي بحوزته هذه النشرة وأي شخص يرغب في التقدم بطلب شراء الوحدات – إذا أراد تقييم الوحدات أو الاكتتاب فيها - مسؤولية معرفة ومراعاة جميع القوانين واللوائح المعمول بها في البلد ذات الصلة، ومعرفة المتطلبات القانونية الخاصة بشراء الوحدات، واللوائح والقوانين المعمول بها والضرائب المفروضة في بلدانهم أو محال إقامتهم أو بلد المنشأ.

لا ينبغي أن يُفسر تسليم هذه النشرة للمستثمر المحتمل وإصدار الوحدات على أنه إقرار بعدم وجود أي تغيير في المعلومات الواردة في هذه النشـرة أو أن شؤون الصندوق لم تتغير منذ تاريخ صدورها.

لا يُسمح للأشخاص الأمريكيين بالاكتتاب في الوحدات حيث أن الوحدات لم يتم تسـجيلها ولن تسـجل بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933 أو قانون شـركة الاسـتثمار الأمريكية لعام 1940 أو قوانين الأوراق المالية لأي ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية ولا يجوز طرحها بشـكل مباشـر أو غير مباشـر أو بيعها في الولايات المتحدة الأمريكية أو لحساب أو لصالح أي شخص أمريكي.

تخضع استثمارات الصندوق لتقلبات السوق وللمخاطر المنطوية على جميع الاسـتثمارات لذلك فقد ينخفض أو يرتفع صـافي قيمة الوحدات وقد تتعرض قيمة استثمار المستثمر لخسارة مفاجئة وكبيرة.

قد لا تكون الوحدات استثماراً مناسباً لجميع المستثمرين لذا يجب على كل مسـتثمر محتمل في الوحدات أن يقيم جدوى اسـتثماره في الوحدات، وأن يسـتشـير المتخصـصـين في إجراء تقييم مسـتقل بخصـوص المعلومات والافتراضـات الواردة في هذه النشـرة باسـتخدام التحليل والتوقعات المناسـبة التي يراها المسـتثمر ملائمة بناءً على وضـعه الخاص، وعليه، فينبغي على كل مستثمر محتمل مراعاة الآتي:

- أن تكون لديه المعرفة والخبرة الكافية لإجراء تقييم حقيقي للوحدات ومزايا ومخاطر الاسـتثمار في الوحدات فضـلاً عن إدراكه للمعلومات الواردة في هذه النشرة.
- أن تكون لديه المعرفة بالأدوات التحليلية المناسـبة والقدرة على الاسـتفادة منها لتقييم الاسـتثمار في الوحدات وتأثير الوحدات على محفظة استثماراته الكلية وذلك بناءً على وضعه المالي الخاص.
- أن تكون لديه موارد مالية وسـيولة كافية لتحمل جميع مخاطر الاسـتثمار في الوحدات بما في ذلك اختلاف عملة الدفع عن عملة المستثمر المحتمل.
- الفهم العميق لشـروط الوحدات وأن يكون على دراية بسـلوك أي مؤشر وأي سوق مالي ذو علاقة.
- أن تكون لديه القدرة (إما بمفرده أو بمساعدة استشاري مالي) على تقييم السـيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصـادية وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على اسـتثماراته وقدرته على تحمل المخاطر الممكنة.

مصادر المعلومات والبيانات التطلعية

إخلاء المسؤولية :ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك، فإن المعلومات الواردة في هذه النشرة مستمدة من مصادر يعتقد أنها دقيقة حتى تاريخ هذه النشرة .يُعتقد أن المعلومات المستمدة من مصادر مختلفة موثوقة؛ ومع ذلك، فإننا لا نتحقق أو نضمن بشكل مستقل دقتها أو صحتها .تحتوي هذه المادة على معلومات عامة فقط ولا ينبغي تفسيرها على أنها نصيحة أو توصية استثمارية أو الاعتماد عليها بأي شكل من الأشكال كضمان أو وعد أو تنبؤ أو توقع للأحداث المستقبلية المتعلقة بالاستثمار أو الأسواق بشكل عام .الآراء والتوقعات المعبر عنها قابلة للتغيير دون إشعار مسبق .مع مراعاة أي أحكام مخالفة للقانون المعمول به، لا يتحمل بنك ظفار والشركات التابعة له والمسؤولون والمديرون والموظفون والوكلاء من أي ضمان صريح أو ضمني للموثوقية أو الدقة وأي مسؤولية تنشأ بأي شكل من الأشكال عن الأخطاء أو السهو في هذه الوثيقة أو في المعلومات أو البيانات المقدمة في هذه الوثيقة.

الأداء السابق ليس مؤشرا موثوقا للأداء المستقبلي ولا ينبغي الاعتماد عليه لاتخاذ قرارات الاستثمار .وقد تنخفض أو ترتفع قيمة الاستثمارات والدخل منها .الاستثمار ينطوي على مخاطر، بما في ذلك احتمال خسارة من رأس المال .وتستند توقعات السوق المالية على ظروف السوق الحالية . ليس هناك ما يضمن حدوث مثل هذه الأحداث أو التوقعات وقد تكون الظروف الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك الموضحة هنا .قد تحتوي هذه النشرة على معلومات" تطلعية "ليست ذات طبيعة تاريخية بحتة .يمكن تحديد هذه البيانات التطلعية بشكل عام من خلال كلمات أو عبارات مثل "الهدف "و"التوقع "و"الاعتقاد "و"التوقع "و"التقدير "و"العزم " و"الهدف "و"التخطيط "و"المشروع "أو" يجب "أو" سوف "أو" سوف يستمر "أو" سوف يتابع "أو كلمات أو عبارات أخرى ذات أهمية مماثلة . وبالمثل، فإن البيانات التي تصف استراتيجيات الصندوق، أو أهدافه أو خططه أو أهدافه هي أيضًا بيانات تطلعية .وقد تتضمن هذه المعلومات، من بين أمور أخرى، التوقعات والتنبؤات .ليس هناك ما يضمن أن أي توقعات سيتم تحقيقها .تخضع جميع البيانات التطلعية للمخاطر والشكوك والافتراضات التي قد تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية ماديًا عن تلك المتوقعة في البيانات التطلعية ذات الصلة .لقد قام المكون بإجراء العناية الواجبة المطلوبة على حد علمه ويعتقد أن نشرة الإصدار تعكس الخطة المستقبلية القابلة للتنفيذ للصندوق .الاعتماد على المعلومات الواردة في هذه المادة هو حسب تقدير القارئ وحده .تشمل العوامل المهمة التي قد

تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية ماديًا عن توقعات الصندوق، من بين أمور أخرى:

- الظروف الاقتصادية والتجارية العالمية والمحلية؛
- التغيرات في أسعار الفائدة.
- عدم القدرة على تقدير الأداء المستقبلي.
- عدم القدرة على إيجاد الاستثمارات المناسبة .و
- التغييرات في القوانين واللوائح التي تنطبق على الصندوق أو استثماراته.

لمزيد من المناقشة حول العوامل التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية، راجع الفصل الرابع بعنوان" عوامل المخاطرة "من هذه النشرة.

لقد تمت الموافقة على هذه النشرة من قبل هيئة الخدمات المالية وستخضع لقواعد وأنظمة سلطنة عمان وهيئة الخدمات المالية.

هيئة الخدمات المالية ليست مسؤولة عن دقة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة .ولا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن أي خسارة قد تنشأ عن الاعتماد على المعلومات الواردة في هذه النشرة .ولم تقم هيئة الخدمات المالية بتقييم مدى ملاءمة الوحدات التي تتعلق بها هذه النشرة لأي مستثمر أو نوع معين من المستثمرين.

النسخة العربية هي النسخة الرسمية لهذه النشرة، وفي حالة وجود أي اختلاف أو تباين بين النسختين العربية والإنجليزية، تسود النسخة العربية.

جدول المحتويات

الفصل الأول :الاختصارات والتعاريف 12

الفصل الثاني: ملخص الاكتتاب 17

الفصل الثالث: مصاريف الاكتتاب 21

الفصل الرابع: عوامل المخاطرة 22

الفصل الخامس: الصندوق وسياسته الاستثمارية 26

الفصل السادس: مبررات الاستثمار 31

الفصل السابع :إدارة الصندوق 41

الفصل الثامن: مدير الاستثمار 51

الفصل التاسع: مقدمو الخدمات الآخرون 54

الفصل العاشر: شروط وإجراءات الاكتتاب 60

الفصل الحادي عشر :استرداد الوحدات 71

الفصل الثاني عشر: صافي قيمة الأصول 77

الفصل الثالث عشر :ملكية الوحدات وحقوقها 82

الفصل الرابع عشر: الرسوم والمصاريف 88

الفصل الخامس عشر :محاسبة الصندوق والضرائب 91

الفصل السادس عشر: التعهدات 96

الفصل الأول

الاختصارات والتعاريف

المدير الإداري	الجهة المسؤولة عن إدارة الصندوق، وفقاً لاتفاقية خدمات إدارة الصندوق.
النظام الأساسي	النظام الأساسي للصندوق، والذي يحدد حقوق والتزامات وصلاحيات حملة الوحدات والصندوق ومدير الاستثمار ومقدمي الخدمات.
بنك ظفار	بنك ظفار ش.م.ع.ع، شركة مساهمة عامة مسجلة بموجب قوانين سلطنة عمان ومرخصة من قبل هيئة الخدمات المالية للقيام بإدارة المحافظ ومدير الاستثمار والمدير الإداري وتسويق الأوراق المالية غير العمانية وإدارة الإصدارات.
بيسة / بيسة ريال	1000 بيسة تساوي (1) ريال عماني
يوم العمل	أي يوم تكون فيه البنوك وأسواق الأوراق المالية في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية مفتوحة للعمل، عدا الجمعة والسبت وايام الاجازات الرسمية.
ساعات العمل	ساعات العمل المصرفية الرسمية حاليا من 8:00 صباحا حتى 2:00 ظهرا.
بنك التحصيل	بنك يتم تعيينه لجمع طلبات الوحدات خلال فترة الاكتتاب الأولي.
فترة الاكتتاب اللاحق	الفترة التي يُعاد فيها فتح الصندوق للاكتتاب المستمر واسترداد الوحدات بعد انتهاء فترة الاكتتاب الأولية.
هيئة الخدمات المالية	هيئة الخدمات المالية في سلطنة عمان.

اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال	اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب قرار الهيئة العامة لسوق المال (هيئة الخدمات المالية حاليا) رقم 2009/1.
الحافظ الأمين	الشركة /الجهة المسؤولة عن حفظ أصول الصندوق وفقاً لشروط اتفاقية الحافظ الأمين.
اتفاقية الحافظ الأمين	تم توقيع الاتفاقية بين الحافظ الامين والصندوق ممثلاً بإدارة الصندوق.
الأسواق المتقدمة	الأسواق المالية التي تعتبر الأكثر تطوراً من حيث اقتصادها وسهولة الوصول إلى أسواق رأس المال والسيولة وقوانين الملكية الأجنبية ومتطلبات حوكمة الشركات التي يحددها مدير الاستثمار.
توزيعات أرباح	التوزيع لكل وحدة الذي يجريه الصندوق على حملة الوحدات.
الحظر	البلدان الخاضعة لعقوبات شاملة أو حظر على التجارة أو غيرها من أشكال الحظر المشابهة التي يفرضها أي تشريع أو قانون أو لوائح معمول بها في سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وهونج كونج والأمم المتحدة.
السنة المالية	فترة اثني عشر شهرًا التي تبدأ في 1 يناير وتنتهي في 31ديسمبر من تلك السنة.
الصندوق	صندوق بنك ظفار للأسهم الخليجية (متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية)
اتفاقية خدمات إدارة الصندوق	الاتفاقية الموقعة بين المدير الإداري والصندوق والتي بموجبها يقدم المدير الإداري خدمات إدارة الاستثمار للصندوق.
مجلس التعاون الخليجي	ويضم مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
فترة الاكتتاب الأولية	الفترة التي ستكون خلالها وحدات الصندوق متاحة للاكتتاب بسعر الاكتتاب الأولي.
اتفاقية إدارة الاستثمار	الاتفاقية الموقعة من قبل مدير الاستثمار والصندوق.

مدير الاستثمار	الجهة المسؤولة عن إدارة أصول الصندوق بموجب اتفاقية إدارة الاستثمار.
إدارة الصندوق	مجلس يتولى المسؤولية العامة عن شؤون الصندوق ويتكون من الأشخاص الذين تظهر تفاصيلهم في الفصل السابع من هذه النشرة.
بورصة مسقط	شركة بورصة مسقط ش.م.ع.م.
صافي قيمة الأصول (للصندوق)	إجمالي أصول الصندوق ناقصا كافة التزامات الصندوق، يتم احتساب صافي قيمة أصول الصندوق ونشرها بشكل يومي.
صافي قيمة الأصول (لكل وحدة)	صافي قيمة الأصول لكل وحدة، والذي يتم حسابه في أي وقت من خلال قسمة صافي قيمة أصول الصندوق على إجمالي عدد الوحدات المصدرة في ذلك الوقت.
صافي القيمة المحققة	صافي القيمة القابلة للتحقق للصندوق.
الجمعية العامة	اجتماع الجمعية العامة العادية لحملة الوحدات.
نشرة الاصدار	تتضمن نشرة الإصدار هذه والمقدمة إلى هيئة الخدمات المالية تفاصيل حول عرض الوحدات في الصندوق.
الاسترداد	استرداد الوحدات من خلال تقديم نموذج استرداد مكتمل حسب الأصول إلى المسؤول.
نموذج الاسترداد	نموذج الاسترداد الذي سيتم استخدامه لاسترداد الوحدات في فترة الاكتتاب اللاحق.
الريال العماني/ريال عماني	العملة القانونية لسلطنة عمان.
الأشخاص الخاضعون للعقوبات	أي أشخاص (سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين) تم تحديدهم كجزء من أي قانون أو لائحة معمول بها أو أي قائمة حكومية معمول بها أو قائمة منشورة أخرى لسلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وهونج كونج ودولة الإمارات العربية المتحدة والأمم المتحدة التي يُحظر على الصندوق أو مدير الاستثمار أو المدير الإداري أو يُمنع من التعامل التجاري معها، أو أي شخص (سواء كان طبيعيًا أو اعتباريًا) مملوكًا أو خاضعًا لسيطرة هؤلاء الأشخاص.

هيئة الرقابة الشرعية	تكون هيئة الرقابة الشرعية التي يشكلها حاليا مكتب المراجعة الشرعية بصفته المستشار الشرعي للصندوق أو أي مستشار شرعي يتم تعيينه من وقت لآخر من قبل الصندوق، مسؤوليته عن الإشراف على استثمارات الصندوق إلى حد التحقق بأن تكون استثمارات الصندوق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
قانون الأوراق المالية	قانون الأوراق المالية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2022/46.
المكون	بنك ظفار ش.م.ع.ع هو المكون للصندوق.
المكتتب	المكتتب للوحدات في فترة الاكتتاب الأولي أو فترة الاكتتاب اللاحق.
الاكتتاب	الاكتتاب في الوحدات، من خلال تقديم طلب اكتتاب مكتمل حسب الأصول إلى المدير الإداري خلال فترة الاكتتاب اللاحق.
طلب الاكتتاب	يجب أن يتم توقيع نموذج طلب الاكتتاب من قبل المستثمر المحتمل للاكتتاب في الوحدات، وكما يقبله الصندوق (وفقًا لتقديره الخاص) ـ ولمزيد من التفاصيل حول طلب الاكتتاب وعملية الاكتتاب موضحة في الفصل العاشر من هذه النشرة.
مبلغ الاكتتاب	مبلغ الاكتتاب في الوحدات الذي يتعين على هذا المستثمر دفعه بموجب هذه النشرة وطلب الاكتتاب ذي الصلة.
الحافظ الامين الفرعي	الحافظ الأمين الفرعي الذي يعينه الحافظ الامين لتقديم خدمات الحفظ للصندوق في ولايات قضائية أخرى غير سلطنة عمان.
حملة الوحدات	شخص طبيعي أو اعتباري يملك الوحدات.
الوحدات	يعني كل وحدة في الصندوق، تبلغ قيمتها الاسمية 1.000 ريال عماني (ريال عماني واحد (لكل وحدة.
الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية.
دولار أمريكي	العملة الرسمية للولايات المتحدة الامريكية

شخص أمريكي	1) مواطن من الولايات المحتدة. 2) كيان أو شخص اعتباري منظم بموجب قوانين ولاية قضائية غير تلك الخاصة بالولايات المتحدة، أو أي ولاية، أو إقليم، أو ملكية تابعة للولايات المتحدة؛ 3) حكومة الولايات المتحدة، أو أي ولاية، أو إقليم أو ملكية تابعة للولايات المتحدة؛ أو 4) ممثل أو كيان يسيطر عليه أي شخص مشار إليه في أي من الفقرات من (1 الى 3)
يوم التقييم	كل يوم عمل يقوم فيه المدير الإداري بحساب صافي قيمة الأصول

ملخص الفصل الثاني

إن المعلومات الواردة أدناه مستمدة من النص الكامل لهذه النشرة ويجب قراءتها مع النص الكامل لهذه النشرة، يعتبر الصندوق أداة استثمارية جماعية، تم إنشاء الصندوق وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والمبادئ الشرعية، ويتولى مجلس إدارة الصندوق الإشراف على أنشطة الصندوق وأصوله.

تتعرض الاستثمارات في الصندوق لمخاطر اقتصادية ومالية مختلفة، ولا يضمن الصندوق أي عوائد، يرجى الرجوع إلى الفصل الرابع لمزيد من المناقشات حول عوامل المخاطرة الرئيسية التي تنطبق على هذا الصندوق.

اسم الصندوق	صندوق بنك ظفار للأسهم الخليجية (متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية)" قيد التأسيس
العنوان	صندوق بنك ظفار للأسهم الخليجية (متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية)" قيد التأسيس الخليجي، ص.ب1507 ، الرمز البريدي112 ، روي، سلطنة عمان.
شكل الصندوق	صندوق استثماري مفتوح غير مدرج.
أهداف الصندوق	الهدف الرئيسي للصندوق هو تحقيق عوائد إجمالية جذابة من خلال بناء وإدارة محفظة متنوعة مع شركات نمو طويلة الأجل تركز على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ويهدف إلى تحقيق عوائد تفوق عائدات السوق من خلال توزيعات

	الأرباح وارتفاع الأسعار، نظرًا لأن الهدف من الصندوق هو أن يكون صندوقًا متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإنه يجب عليه الاستثمار فقط في الأوراق المالية المعتمدة/المؤكدة على أنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية وفقا لمبادئ الشريعة ذات الصلة من قبل هيئة الرقابة الشرعية أو هيئة تصديق أخرى ذات سلطة مناسبة .
عملة الصندوق	الريال العماني
رأس مال الصندوق	الحد الأدنى: 2,000,000 رع (مليونا ريال عماني).
سعر الإصدار الأولي لكل وحدة	1 ريال عماني.
فترة الاكتتاب الأولية	5 يناير2025 إلى 30 يناير 2025
الحد الأدنى للاكتتاب خلال فترة الاكتتاب الأولي	1000 ريال عماني ومضاعفات 100 ريال عماني بعد ذلك
الحد الأقصى للاكتتاب	لا يوجد حد أقصى
استقبال طلبات الاسترداد والاكتتاب	يوميًا
معالجة طلبات الاسترداد والاكتتاب	يوميًا

التقييم / احتساب صافي قيمة الأصول	يوميًا
مدير الاستثمار	بنك ظفار ش.م.ع.ع
مدير الاصدار	بنك ظفار ش.م.ع.ع
الحافظ الأمين والمدير الإداري والمسجل	شركة الخليج لحفظ الأوراق المالية ش.م.ع.م.
مراقب الحسابات	بي دي أو ش.م.م
المستشار القانوني	البوسعيدي، منصور جمال وشركاؤهم
بنك التحصيل	بنك ظفار ش م ع ع (بما في ذلك النافذة الإسلامية لظفار الإسلامي)
المستثمرون المؤهلون	الصندوق مفتوح للاستثمار للمستثمرين العمانيين والمستثمرين غير العمانيين (باستثناء الأشخاص الأمريكيين) سواء من المستثمرين الأفراد أو غير الأفراد، ويتحمل جميع المستثمرين مسؤولية ضمان اطلاعهم على جميع القوانين واللوائح المعمول بها والسماح لهم بالاكتتاب في الوحدات بموجب جميع القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان .يرجى أيضًا قراءة المعلومات الواردة في الإشعار الهام أعلاه بعناية.
مصاريف الاكتتاب	ما يصل إلى 0.5% من مبلغ الاكتتاب بالإضافة إلى أي ضريبة للقيمة المضافة المطبقة والضرائب الأخرى.

رسوم الإدارة	يحق لمدير الاستثمار الحصول على رسوم إدارة بنسبة 1.5% سنويًا من صافي قيمة أصول الصندوق بالإضافة إلى أي ضريبة للقيمة المضافة المطبقة والضرائب الأخرى .سيتم احتساب رسوم الإدارة على أساس صافي قيمة أصول الصندوق اليومية ويتم دفعها شهريًا على شكل متأخرات .
رسوم الأداء	10% فوق معدل العائد للعائد السنوي البالغ.8%
نفقات التشغيل	سيقوم الصندوق بخصم مصاريف التشغيل الأخرى كما تمت مناقشتها بالتفصيل في الفصل الرابع عشر.
طريقة الدفع	سيتم إجراء جميع المدفوعات عن طريق التحويل المصرفي أو الخصم من الحساب.
السنة المالية للصندوق	من 1 يناير حتى 31 ديسمبر من كل عام، تبدأ السنة الأولى بنهاية فترة الاكتتاب الأولية وتنتهي في 31 ديسمبر لعام 2025.

الفصل الثالث

المصاريف التقديرية للإصدار

تقدر المصاريف الاجمالية لتأسيس الصندوق بمبلغ 23,900 ريال عماني، ويوضح الجدول أدناه تفاصيل النفقات المقدرة:

مصاريف الإصدار المقدرة

البيان	المبلغ (ر.ع)
رسوم اعتماد نشرة الاصدار	2,000
رسوم المستشار القانوني والرسوم القانونية الأخرى	21,900
الاجمالي	23,900

المبلغ أعلاه لا يشمل ضريبة القيمة المضافة وهو إرشادي

*

الفصل الرابع

عوامل المخاطرة

لا ينبغي اعتبار المخاطر الموضحة في هذه النشرة بمثابة قائمة شاملة للمخاطر التي يجب على المستثمرين المحتملين مراعاتها قبل الاستثمار في الصندوق، يجب أن يدرك المستثمرون المحتملون أنه قد تكون هناك مخاطر غير معروفة للصندوق في هذه المرحلة أو تعتبر حاليًا غير جوهرية والتي قد تؤثر على الاستثمار في الوحدات والأعمال التجارية والظروف المالية و/أو النتائج التشغيلية للصندوق.

يجب على المستثمرين المحتملين مراجعة هذه النشرة بعناية والتشاور في مجملها مع مستشاريهم المهنيين والماليين قبل الاكتتاب في الوحدات، يُنصح المستثمرون المحتملون بأن قيمة الوحدات وأي دخل منها قد يرتفع وينخفض أيضًا، وبالتالي، قد يتعرض المستثمر لخسائر ويجب أن يتم الاستثمار فقط من قبل الأشخاص الذين يمكنهم تحمل خسارة كاملة لاستثماراتهم.

لا ينبغي الاعتماد على الأداء السابق لمدير الاستثمار أو أي من الشركات التابعة له أو أي صندوق آخر ذي صلة كمؤشر للأداء المستقبلي، تخضع الأوراق المالية والأدوات التي يستثمر فيها الصندوق لتقلبات السوق العادية والمخاطر الأخرى المرتبطة بالاستثمار في مثل هذه الاستثمارات ولا يمكن ضمان حدوث أي ارتفاع في القيمة أو أن الهدف الاستثماري للصندوق سيتحقق بالفعل.

إن الاستثمار في الوحدات مناسب فقط للمستثمرين القادرين على تقييم المخاطر ومزايا هذا الاستثمار والذين لديهم موارد كافية لتحمل أي خسارة قد تنجم عن هذا الاستثمار.

1. مخاطر السوق:

يستثمر الصندوق في الشركات المدرجة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعد من الأسواق الناشئة/المبتدئة، سوف يتعرض الصندوق للمخاطر المتعلقة بالأسواق الناشئة/المبتدئة، ونظرًا لأن هذه الشركات مدرجة في أسواق الأسهم، فإنها تخضع لتقلبات الأسعار والتقلبات ذات الصلة، بالإضافة إلى ذلك قد يتعرض الصندوق لتحديات السيولة في حالة انخفاض أحجام التداول في الأوراق المالية الأساسية.

2. مخاطر تغير السياسات الجيوسياسية والتنظيمية:

قد يتعرض الصندوق لأحداث جيوسياسية إقليمية وعالمية، وتغيير في التشريعات المتعلقة بمستوى الملكية الأجنبية، والتغيرات في السياسات التنظيمية، والضرائب، وما إلى ذلك.

3. مخاطر التركيز:

قد يتأثر أداء الصندوق بسبب التركيز العالي على أسهم أو دول محددة.

4. مخاطر العملة:

سوف يتعامل الصندوق بعملات متعددة في جميع أنحاء منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الاسترليني، ويمكن أن

تؤثر التغييرات في أنظمة مراقبة الصرف والسياسات الاقتصادية أو النقدية على صافي قيمة أصول الصندوق.

5. المخاطر القانونية:

قد تتغير التشريعات في البلدان التي ينوي الصندوق الاستثمار فيها وقد يكون لذلك تأثير على أداء الصندوق وقد يؤثر على الاستثمارات التي يحتفظ بها الصندوق.

6. المخاطر الخاصة بالشركة (المخاطر غير النظامية):

يمكن أن تتأثر الأسهم الفردية بعوامل خاصة بالشركة، مثل الأداء المالي الضعيف، أو مشاكل الإدارة، أو المشاكل القانونية، أو التغيرات في المشهد التنافسي.

7. المخاطر الضريبية:

الصندوق معفى من الضرائب وفقا للوائح السائدة المعمول بها في سلطنة عمان، ولكن قد يخضع للضرائب المحلية إلى الحد الذي يتم فيه الحصول على الدخل من ولايات قضائية أخرى، ولذلك، فمن الممكن أن يتغير التفسير الحالي للقانون أو فهم الممارسة، أو في الواقع، قد يتغير القانون بأثر رجعي، فمن الممكن أن يصبح الصندوق خاضعًا للضرائب في البلدان التي قد يستثمر فيها الصندوق والتي لم تكن متوقعة سواء في تاريخ هذه النشرة أو عند إجراء الاستثمارات أو تقييمها أو التصرف فيها.

8. مخاطر التمويل:

يمكن للصندوق الحصول على تسهيلات تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تصل إلى 10٪ من صافي قيمة الأصول، قد يؤدي استخدام التمويل إلى خلق مخاطر إضافية.

9. مخاطر أخرى:

القائمة السابقة لعوامل المخاطرة ليست شاملة، وينبغي اعتبار الاستثمار في الصندوق استثمارا طويل الأجل بطبيعته، ويجب على حملة الوحدات المحتملين استشارة مستشاريهم قبل اتخاذ قرار بالاكتتاب في الوحدات.

الفصل الخامس
الصندوق وسياسته الاستثمارية

1) الصندوق

تم إنشاء الصندوق كصندوق مفتوح غير مدرج تحت رعاية وإشراف هيئة الخدمات المالية، وتتمثل استراتيجية الصندوق في تحقيق عوائد إجمالية جذابة من خلال بناء وإدارة محفظة متنوعة مع شركات نمو طويلة الأجل تركز على تطوير منطقة دول مجلس التعاون الخليجي للشركات المدرجة والتي تستهدف تحقيق عوائد أعلى من السوق من خلال توزيعات الأرباح وارتفاع الأسعار، نظرًا لأن الهدف من الصندوق هو أن يكون صندوقًا متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإنه يجب عليه الاستثمار فقط في الأوراق المالية المعتمدة/المؤكدة على أنها متوافق مع الشريعة الإسلامية وفقا لمبادئ الشريعة ذات الصلة من قبل هيئة الرقابة الشرعية أو هيئة تصديق أخرى ذات سلطة مناسبة.

سوف يستثمر الصندوق في الأوراق المالية مثل الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والصكوك القابلة للتحويل والصناديق وغيرها من الأسهم مثل الأوراق المالية، سيتم نشر أصول الصندوق التي لم يتم نشرها في الأوراق المالية المذكورة أعلاه في أدوات أخرى متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل الصناديق أو أدوات سوق المال قصيرة الأجل والودائع والنقد وما إلى ذلك التي تدر دخلاً قصير الأجل للصندوق، وسوف تركز استراتيجية الصندوق على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها لن تقتصر على الاستثمار محلياً ، ويستهدف الصندوق أيضًا الاستثمار في شركات دول مجلس التعاون

الخليجي المدرجة في البورصات خارج أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

سوف يستثمر الصندوق فقط في الأدوات/الأوراق المالية المقومة بأي من عملات دول مجلس التعاون الخليجي، أو الدولار الأمريكي، أو الجنيه الاسترليني، أو اليورو والتي تم تأكيد توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويعتبر بنك ظفار هو المكون للصندوق، وسوف يكتتب فيه بنسبة 5% على الاقل من رأس مال الصندوق، ولن يقوم وفقاً لتعليمات هيئة الخدمات المالية ببيعه أو استرداده لمدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ إغلاق فترة الاكتتاب الأولي.

ستتم إدارة الصندوق والإشراف عليه من قبل إدارة الصندوق المنتخبة في الجمعية العامة وفقا لأحكام النظام الأساسي للصندوق، سيتم تعيين المجلس الاول لإدارة الصندوق عند تأسيس الصندوق، يعهد الصندوق بإدارة استثماراته إلى بنك ظفار ، مدير استثمار الصندوق الذي يعينه إدارة الصندوق، ويجوز للصندوق أيضًا الحصول على تسهيلات تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ما يصل إلى 10% من صافي قيمة الأصول وفقًا للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال لاستخدامها لأغراض السيولة فقط.

2) سياسة توزيع الأرباح

ويجوز لإدارة الصندوق الموافقة على توزيع أرباح عن أي فترة مالية لحملة الوحدات من الربح السنوي القابل للتوزيع بعد مراجعة البيانات المالية.

ستقرر إدارة الصندوق دفع أرباح نقدية و/أو وحدات مجانية إلى حملة الوحدات من الربح السنوي القابل للتوزيع بعد تدقيق البيانات المالية.

لا يجوز لإدارة الصندوق أن تعلن عن توزيع أرباح من عائدات إصدار الوحدات

3) سياسة الاستثمار

1. الهدف الاستثماري للصندوق

الهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق عوائد إجمالية جذابة من خلال بناء وإدارة محفظة متنوعة في الشركات المدرجة في البورصة والتي تركز على النمو على المدى الطويل في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ويهدف إلى تحقيق عوائد أعلى من السوق من خلال توزيعات الأرباح وارتفاع الأسعار.

2. استراتيجية استثمار الصندوق

سوف يستثمر الصندوق في الأوراق المالية مثل الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية,والصكوك القابلة للتحويل والصناديق وغيرها من الأسهم مثل الأوراق المالية، وسيتم توزيع أصول الصندوق التي

لم يتم توزيعها في الأوراق المالية المذكورة أعلاه في صناديق أو أدوات أسواق المال قصيرة الأجل والودائع والنقد وما إلى ذلك، وسيقوم الصندوق بإجراء الأبحاث والتحليلات على قائمة الشركات المهيمنة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، يجب اتخاذ قرارات الاستثمار على أساس التحليل الأساسي لإنشاء محفظة متنوعة من الشركات.

3. قيود الاستثمار

سوف يستثمر الصندوق رأسماله بالقيود التالية:

- يلتزم الصندوق باستثمار ما لا يقل عن 75% من رأسماله لتحقيق أهدافه الاستثمارية الرئيسية.

- يجب أن تلتزم استثمارات الصندوق بالقواعد التالية:
(أ) لا يجوز للصندوق أن يمتلك أكثر من 10% من الأوراق المالية القائمة لأي جهة مصدرة.
(ب) يجب ألا تتجاوز استثمارات الصندوق في أي أوراق مالية صادرة عن مصدر واحد 10% من صافي قيمة أصول الصندوق، ولا يسري هذا القيد على الصناديق التي تستثمر في عينة المؤشر؛ و
(ج) لا يجوز للصندوق أن يحصل على تسهيلات التمويل أكثر من 10% من صافي قيمة أصوله.

4. استثمارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية

يستثمر الصندوق فقط في الأوراق المالية والاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد حصل بنك ظفار على فتوى صادرة من هيئة الرقابة الشرعية تؤكد أن الأدوات التي ينوي الصندوق الاستثمار فيها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفصل السادس

مبررات الاستثمار

تشهد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فرص نمو قوية نتيجة للمبادرات الحكومية الرئيسية واستقرار أسعار النفط والتنويع التكتيكي في المجالات غير النفطية، هناك مبررات قوية للاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب التحول الاقتصادي السريع الذي تشهده المنطقة، تسعى اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في محاولتها لتقليل الاعتماد على أسعار النفط، إلى تنويع مصادر النمو ودفع عجلة النمو في بعض القطاعات مثل السياحة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة والخدمات المالية والعقارات، ويتجلى ذلك في انخفاض حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي على مر السنين وفي النمو القوي غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي. ويشكل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي المحور الرئيسي للحكومات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، لأنه يحقق استقراراً أكبر للنمو الإجمالي، كما يعمل على توليد فرص عمل جديدة للمواطنين. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي المستقبل من المتوقع أن يكون النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مرناً مدعوماً بفئة الشباب من السكان، والنمو القوي في الاستهلاك المحلي، وزيادة إجمالي تدفقات رأس المال، وتنفيذ الإصلاحات.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي، %

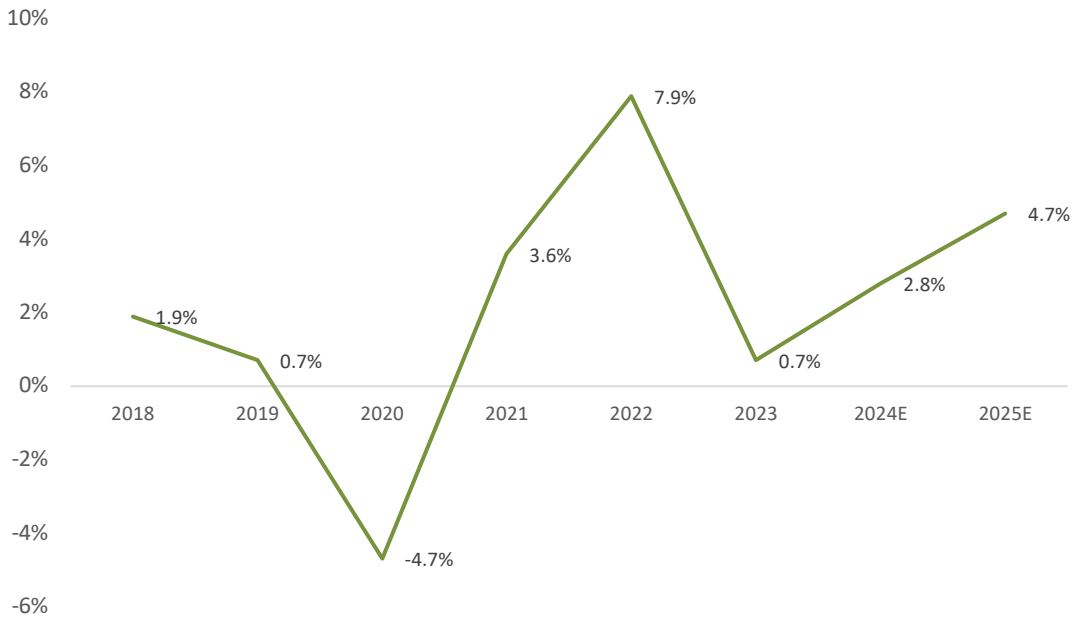

المصدر: البنك الدولي

نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي ،٪

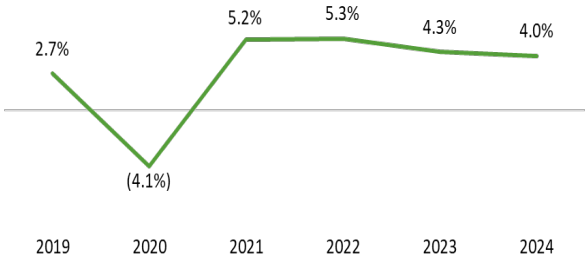

المصدر: صندوق النقد الدولي

وبالإضافة إلى ذلك، تنعكس قوة الاقتصاد الكلي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل جيد في انخفاض مستويات الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم المنخفضة والمستقرة إلى حد كبير، ومعدلات البطالة الحميدة بالمقارنة مع الأسواق الناشئة والمتقدمة الأخرى، وقامت معظم دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الثلاث الماضية بتخفيض ديونها السيادية، وتوحيد ميزانياتها العمومية، وتحسين تصنيفاتها الائتمانية في أعقاب الجائحة، حيث اعتمدت معظم دول مجلس التعاون الخليجي نظاما ماليًا صارمًا لتعزيز الظروف الاقتصادية الصحية.

ديون دول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

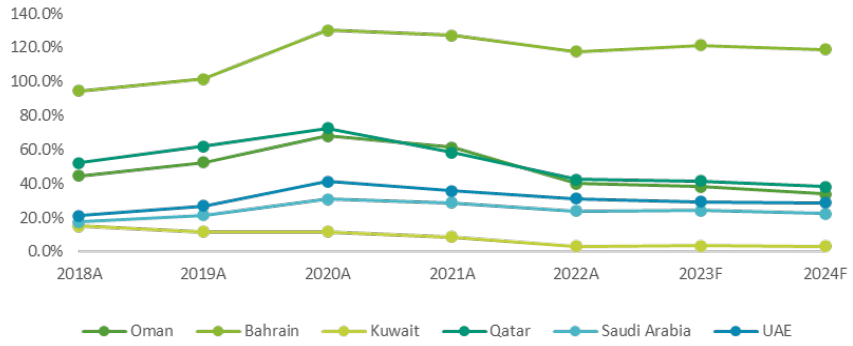

المصدر: صندوق النقد الدولي

معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، متوسط مؤشر أسعار المستهلك

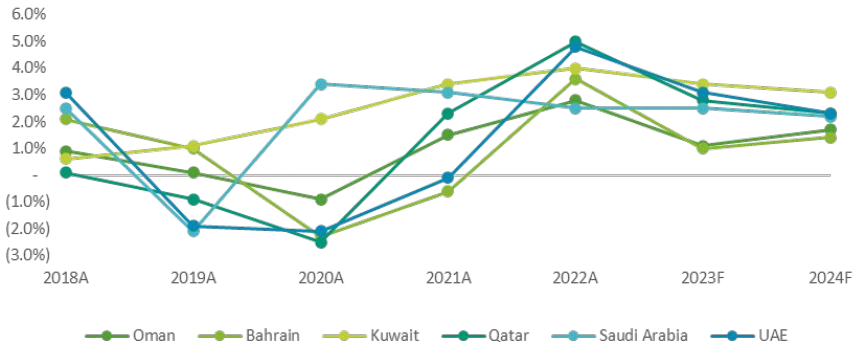

المصدر: صندوق النقد الدولي

معدلات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي

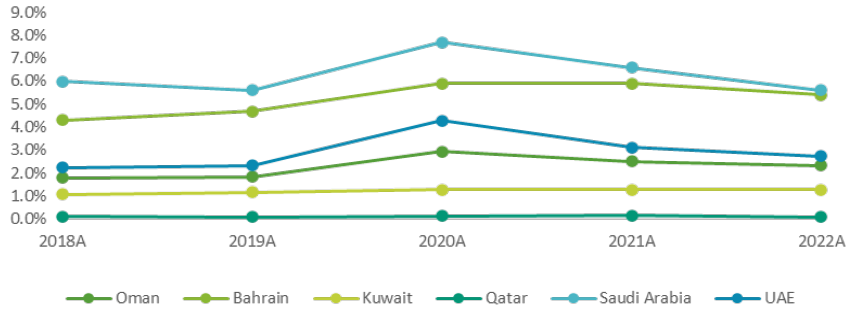

المصدر: صندوق النقد الدولي

وتجذب السياسات الاقتصادية المدفوعة بالنمو واللوائح التنظيمية الصديقة للأعمال وخطط الضرائب المستثمرين الأجانب إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ومنذ عام 2020 وفرت معظم دول مجلس التعاون الخليجي سبلاً للاستثمار الأجنبي المباشر وملكية الأسهم المحلية، وتجري خصخصة الكيانات المملوكة للدولة بوتيرة ثابتة، وبصرف النظر عن ذلك فإن عدداً من الاكتتابات العامة الأولية للشركات (خارج قطاعات النفط والغاز) تساعد في تعميق أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي لأنها توفر مجموعة واسعة من الفرص الاستثمارية، كما أن مشاركة المستثمرين الأجانب آخذة في الارتفاع منذ أن تم إدراج العديد من الشركات الكبيرة في المؤشر/المؤشرات، ونتيجة لذلك، تشهد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً مطرداً في قيمتها السوقية.

القيمة السوقية لدول مجلس التعاون الخليجي حسب الدولة

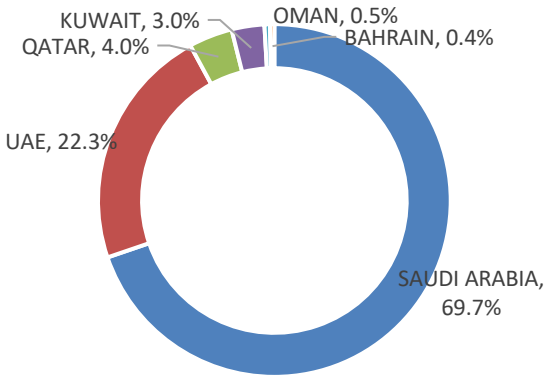

المصدر: بلومبرج

المبادرات الاستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي

تقوم جميع دول مجلس التعاون الخليجي بتنفيذ خطط تفصيلية للتحول الاقتصادي الوطني والتنويع في شكل برامج رؤية: رؤية عمان 2040، رؤية السعودية 2030، نحن الإمارات 2031, رؤية قطر الوطنية 2030، رؤية البحرين الاقتصادية 2030، رؤية الكويت 2035، وما إلى ذلك، وتهدف هذه المبادرات الاستراتيجية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، والتحول الرقمي، وخلق فرص العمل وتعزيز الاقتصاد والنمو.

ستنفق المملكة العربية السعودية، أكبر اقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي، كجزء من برنامج رؤية 2030، تريليون دولار أمريكي على مشاريع ضخمة مثل نيوم(مدينة عابرة للحدود مخطط لها في منطقة تبوك)، ومركز الملك عبد الله المالي (KAFD) في الرياض و البحر الأحمر تنمية سياحية، ومن أجل جذب الشركات العالمية لنقل مقرها الإقليمي إلى الرياض، تقدم المملكة العربية السعودية حافزًا ضريبيًا مدته 30 عامًا.

تعمل عُمان، كجزء من خطة رؤية 2040، على تعزيز التنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، وتعزيز ريادة الأعمال، وقد أدخلت الحكومة إصلاحات في الشركات المملوكة للدولة وتقوم تدريجياً بمنح أسهم الشركات الكبيرة المملوكة للدولة من خلال الاكتتابات العامة الأولية، ويتم تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنمية أعمالها، تعمل الحكومة على تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والراحة من خلال رقمنه العمليات، على مدى السنوات الثلاث الماضية، عززت عمان ميزانيتها العمومية وعملت على ضبط أوضاعها المالية وبالتالي تحسين تصنيفها السيادي، كما فرضت الحكومة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% لتنويع مصادر الإيرادات.

وفي مبادرات أخرى، تعطي دول مجلس التعاون الخليجي الأولوية للسياحة باعتبارها ركيزة أساسية للنمو وبناء بنية تحتية سياحية جديدة بما في ذلك الفنادق والمهرجانات والفعاليات الرياضية والمشاريع الضخمة، حددت السعودية هدفًا لجذب 150 مليون سائح بحلول عام 2030، وتجاوزت 100 مليون سائح لعام 2023، وسجلت كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان نموًا يزيد عن 20٪ على أساس سنوي في عدد السياح الوافدين في عام 2023، وقد وافقت دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا على التأشيرة السياحية الموحدة التي تسمح بحرية تنقل السياح فيما بينها.

تتولى المملكة العربية السعودية زمام المبادرة في المنطقة من خلال تقديم العطاءات والفوز بحقوق استضافة الأحداث العالمية المرموقة مثل معرض إكسبو العالمي 2030 في الرياض وكأس العالم لكرة القدم في عام 2034، ويتوقع المسؤولون السعوديون 40 مليون زائر لمعرض إكسبو العالمي في الرياض.

خط أنابيب قوي للاكتتابات العامة الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي

شهد عام 2023 عمليات طرح عام أولي قوية في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي مع إدراج شركات رائدة مثل: أوكيو لشبكات الغاز (OQ Gas Networks)، و أبراج لخدمات الطاقة (Abraj Energy Services)، وLuberef، وDubai Taxi، وArmah Sports Co، وADES Holding، وSAL Saudi Logistics، وPure Health، وغيرها ولا يزال سوق الاكتتابات الأولية نشطًا بسبب الخصخصة وتزايد رغبة شركات القطاع الخاص لزيادة رأس المال والطلب القوي من المستثمرين، وقد أدى الأداء القوي للشركات الإقليمية في مرحلة ما بعد الإدراج إلى زيادة شعبية الاكتتابات العامة الأولية، مما أدى إلى ارتفاع عدد الطروحات العامة الجديدة، وفي عام 2023 كان هناك 46 اكتتابًا عامًا أوليًا في المنطقة، وهو أقل بشكل هامشي من 48 إصدارات في عام 2022، ومن المقرر أن يطلق جهاز الاستثمار العماني، حوالي 30 اكتتابًا عامًا أوليًا على مدى السنوات الخمس المقبلة حيث تسعى البلاد إلى تعزيز القطاع الخاص، مشاركة القطاع في تعميق سوق رأس المال، مما يمهد الطريق لترقية مؤشر MSCI من السوق المبتدئة إلى وضع السوق الناشئة.

قيمة الاكتتابات السنوية في دول مجلس التعاون الخليجي

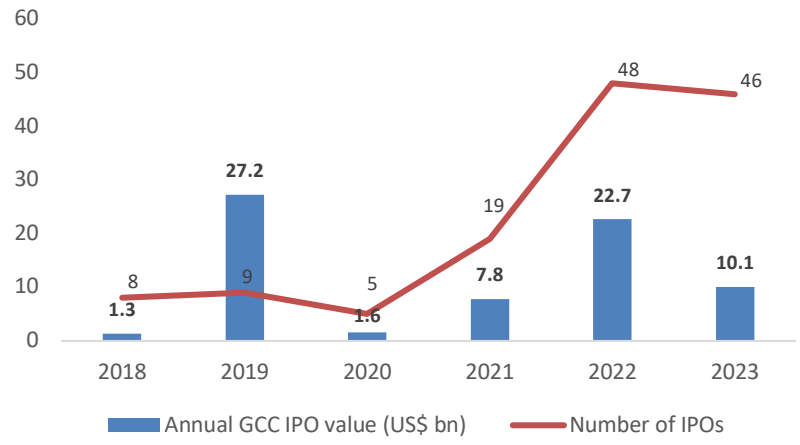

المصدر: بلومبرج، فاكت سيت

تفاصيل عائدات الاكتتاب العام في دول مجلس التعاون الخليجي حسب الدولة (بالمليون دولار أمريكي)

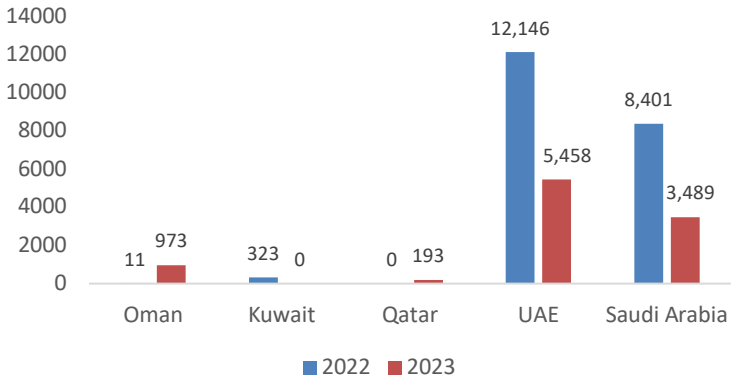

المصدر: بلومبرج، فاكت سيت

الوزن المتزايد في مؤشر EM

تمثل أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي فرصة مثيرة للغاية للمشاركة في التحول الهائل الذي تشهده المنطقة، إن البيئة التنظيمية المواتية والدعم الحكومي وتخفيف قواعد سوق رأس المال تشجع المستثمرين، الإقليميين والأجانب على حد سواء، على المشاركة في أسهم دول مجلس التعاون الخليجي، ويتجلى هذا التحول من خلال ارتفاع وزن دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة من أقل من 1% في عام 2017 إلى ما يقرب من 7.5% في عام 2023.

زيادة أسهم دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة.

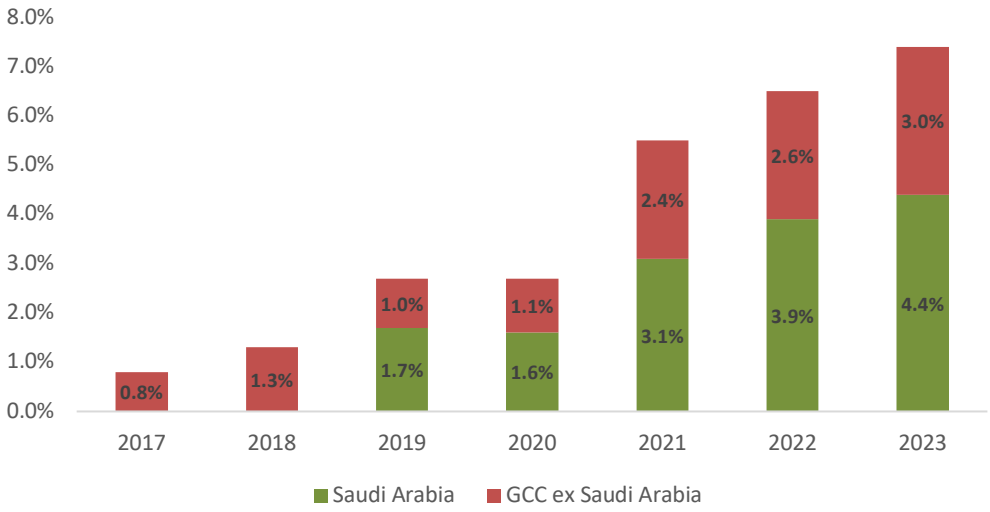

المصدر: مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال MSCI

وبالإضافة إلى الإصلاحات، تتخذ المنطقة أيضًا مبادرات لتعزيز اهتمام المستثمرين وثقتهم، لقد تحسنت سيولة السوق بشكل ملحوظ من خلال الدعم المقدم من المؤسسات المحلية التي تساعد في أنشطة صنع السوق بالإضافة إلى الدعم النشط لعروض الأسهم والديون، ومن أجل جعل السوق أكثر حيوية، تعمل البورصات الرئيسية في المنطقة على طرح المزيد من الصناديق والمشتقات المتداولة في البورصة، وخفض عمولات التداول، وتمديد ساعات السوق.

وفي الختام، توفر الأسهم الخليجية للمستثمرين فرصة كبيرة لزيادة رأس المال إلى جانب إدخال أرباح مؤملة من خلال محفظة متنوعة لإدارة المخاطر.

الفصل السابع

إدارة الصندوق

سيتم تعيين إدارة الصندوق الأولي من قبل مدير الاستثمار بالتنسيق مع المكون، على الا تتجاوز مدة ولايتها سنه واحدة من تاريخ تسجيل الصندوق في سجل صناديق الاستثمار لدى هيئة الخدمات المالية، وبعد مضي سنه واحدة من تاريخ قيد الصندوق في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة ، ستدعو إدارة الصندوق حملة الوحدات الى الجمعية العامة العادية لانتخاب مجلس إدارة جديد وفقاً للقوانين واللوائح والنظام الأساسي، وسيتم انتخاب أعضاء إدارة الصندوق بالاقتراع السري في الجمعية العامة العادية لحملة الوحدات، لمدة خمس سنوات على الأكثر، ويجوز إعادة انتخاب عضو إدارة الصندوق لفترة أخرى.

وإذا شغر مقعد أحد أعضاء الإدارة قبل نهاية مدة الولاية قام باقي الأعضاء باختيار عضوا آخر بدلا منه إلى حين استكمال هذه المدة.

وتتولى إدارة الصندوق الرقابة والإشراف على أعمال الصندوق، وعليها في سبيل ذلك:

(أ) تقييم أداء صندوق الاستثمار، ومراقبة استثمارات الصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستثمارية للصندوق.

(ب) التحقق من التزام الصندوق بنشرة الإصدار وبنظامه الأساسي وبالمتطلبات القانونية.

(ج) تقييم أداء مدير الاستثمار وغيره من مقدمي الخدمة.

(د) التأكد من كفاية أنظمة الصندوق في المحافظة على أصوله، بالإضافة إلى التأكد من وجود ضوابط محاسبية داخلية جيدة.

(هـ) الوقوف على مدى كفاية أنظمة وضوابط مدير الاستثمار لضمان الالتزام بأنه يعمل لتحقيق مصلحة الصندوق والمستثمرين.

(و) تجنب تضارب المصالح، والتأكد من كفاية الإجراءات التي يتم اتخاذها لضمان إزالة حالات تضارب المصالح بما يحقق مصلحة الصندوق والمستثمرين.

(ز) التأكد من وجود فصل في المهام عندما تعمل شركة واحدة كمقدم خدمة لأكثر من صندوق.

(ح) الموافقة على التعاملات التي تتم مع أطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها.

(ط) اعتماد التقارير السنوية والبيانات المالية وغيرها من المعلومات والإفصاح عنها للجمهور والمستثمرين لضمان أن عملية الإفصاح عادلة وليست مضللة، وتتم في موعدها بشفافية تامة.

(ي) تعيين وإقالة مقدمي الخدمات وتحديد أتعابهم وفقًا لأحكام الاتفاقيات التي يوقعها الصندوق معهم.

(ك) اتخاذ القرارات الخاصة بتوزيعات الأرباح بناء على توصية مدير الاستثمار.

ويجب أن يتحقق في عضو إدارة صندوق الاستثمار ما يلي:

1- أن يكون حسن السيرة والسلوك والسمعة.

2- ألا يكون قد صدر ضده حكم نهائي بالسجن في جناية أو بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية أو في قانون الشركات التجارية أو في قانون التجارة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

3- ألا يكون قد صدر ضده حكم بإشهار إفلاسه، وأن تكون لديه القدرة والخبرة اللازمة للقيام بالعمل المطلوب.

أعضاء إدارة الصندوق الأولي

الفاضل سالم بن محمد المشايخي	
الخبرة	يشغل الفاضل /سالم بن محمد المشايخي حاليًا إدارة النفقات لشؤون البلاط السلطاني .ويتمتع بخبرة واسعة في مجال الاستثمارات، وقد شغل عضوية الإدارة في عدد من الصناديق الناجحة في سلطنة عمان .ويشغل حاليًا منصب عضو مجلس الإدارة في بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع.

الفاضل /جوباكومار كاروماثيل	
الخبرة	يشغل الفاضل /جوباكومار كاروماثيل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي بالإنابة لبنك ظفار ش.م.ع.ع بعد انضمامه إلى البنك كنائب الرئيس التنفيذي وذلك في نوفمبر 2021 ، وهو خبير مالي مخضرم يتمتع بخبرة تزيد عن ثلاثين (30) عامًا في مختلف الأدوار القيادية في الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخزانة والمؤسسات المالية، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، والخدمات المصرفية الخاصة، وخبرة في مجال الرقابة المالية والعمليات المالية مع المؤسسات المالية الشهيرة .وقبل انضمامه إلى بنك ظفار ش.م.ع.ع، شغل الفاضل/ جوباكومار كاروماثيل العديد من المناصب القيادية في البنوك في سلطنة عمان .كما شغل أيضا عضوية الإدارة في العديد من الصناديق

الرائدة المسجلة لدى الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان .وهو محاسب قانوني ومحاسب تكلفة وأمين سر الشركة من الهند، وعضو في المعهد القانوني للمحاسبين الإداريين بلندن، وعضو في المجلس الدو لي للمحاسبين - جمعية الأسواق المالية بلندن وعضو في أمناء خزينة الشركات بلندن . كما أنه حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الدولي للتطوير الإداري بلوزان، سويسرا

الفاضل /كمال الدين حسن المرزع	
الخبرة العملية	يمتلك الفاضل/ كمال الدين حسن المرزع خبرة تتجاوز ٢٣ عامًا في مجال الخدمات المصرفية للشركات، وإدارة العالقات، والمبيعات والتسويق، وإدارة المخاطر، وإستراتيجيات الأعمال التجارية، وكان قبل تعيينه مديراً عاماً ورئيساً للخدمات المصرفية الإسلامية في ظفار الإسلامي، قد عمل في عدد من البنوك والمؤسسات المالية الرائدة في السلطنة. كما يحمل كمال شهادة البكالوريوس في التسويق من جامعة ساينت لويس بالواليات المتحدة الأمريكية، علاوة على ذلك قد حضر برنامج هارفارد للإدارة المتقدمة، كما شارك بالعديد من البرامج المصرفية المتخصصة على الصعيدين المحلي والدولي.

كما في تاريخ نشرة الإصدار، تتكون هيئة الإدارة من ثلاثة أعضاء، وسيزداد عددهم إلى أربعة بعد إنشاء الصندوق.

اجتماعات إدارة الصندوق

يجب أن يراعي اجتماعات إدارة الصندوق ما يلي:

(أ) أن تجتمع إدارة الصندوق أربع مرات سنويا على الأقل، على ألا تتجاوز الفترة بين أي اجتماعين متعاقبين مدة أربعة أشهر.

(ب) ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلثي الأعضاء.

(ج) ألا يشارك عضو إدارة الصندوق في المناقشات أو التصويت على أية موضوعات إذا كان له أو لزوجه أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية مصلحة في ذلك.

(د) اتخاذ قرارات الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

(هـ) تسجيل اعتراض العضو الذي يرفض القرار في محضر اجتماع إدارة الصندوق.

ويجوز للمستثمرين الذين يمتلكون 5% على الأقل من الوحدات الاستثمارية التقدم بطلب إلى إدارة الصندوق لإلغاء أي قرار تم اتخاذه من قبل إدارة الصندوق أو الجمعية العامة بحسب الأحوال إذا كان من شأن هذا القرار إلحاق الضرر بالصندوق أو بالمستثمرين. ويعرض الطلب على الجهة مصدرة القرار للبت فيه.

هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية مسؤوله عن الإشراف على استثمارات الصندوق إلى الحد الذي تتحقق فيه من أن استثمارات الصندوق متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تم تعيين دار المراجعة الشرعية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي كمستشار شرعي للصندوق لتقديم المشورة للصندوق بشأن الالتزام بالشريعة الإسلامية وتفسير مبادئ الشريعة الإسلامية، اعتبارًا من تاريخ هذه النشرة، تتكون هيئة الرقابة الشرعية على النحو التالي:

الشيخ محمد أحمد	
المؤهلات	• الماجستير (العالمية) في الفقه وأصول الفقه من جامعة أحسن العلوم • بكالوريوس في العلوم الإسلامية من جامعة دار العلوم.
الخبرة العملية	• المستشار الشرعي لـ UBAF | فرنسا • عضو هيئة الرقابة الشرعية لشركة رصد كابيتال | دبي • عضو في SSB كريدي ماكس | البحرين • المستشار الشرعي لمجموعة Beehive | دبي • عضو في شركة SSB لشركة انفستريد | البحرين • عضو هيئة الرقابة الشرعية أمريكان إكسبريس المحدودة | المملكة العربية السعودية • المشرف الشرعي لشركة بوبا | المملكة العربية السعودية • عضو هيئة الرقابة الشرعية لشركة SEIB للتأمين وإعادة التأمين | دولة قطر • عضو هيئة الرقابة الشرعية الوطنية للتأمين | المملكة العربية السعودية • المشرف الشرعي لشركة التعاونية للتأمين وإعادة التأمين | المملكة العربية السعودية

د.صلاح فهد الشلهوب	
• الدكتوراه : جامعة إدنبرة بالمملكة المتحدة	• الدكتوراه : جامعة إدنبرة بالمملكة المتحدة • الماجستير : المعهد العالي للحكم بجامعة الإمام بالرياض • البكالوريوس: كلية الشريعة بجامعة الإمام بالرياض
الخبرة العملية	عضو هيئة الرقابة الشرعية للبنك السعودي الفرنسي بالمملكة العربية السعودية • عضو هيئة الرقابة الشرعية لشركة رصد كابيتال | دبي • عضو هيئة الرقابة الشرعية للبنك التجاري الدولي الإسلامي | دبي • عضو اللجنة الشرعية لشركة الخبير المالية | المملكة العربية السعودية • عضو هيئة الرقابة الشرعية أمريكان إكسبريس المحدودة | المملكة العربية السعودية • عضو هيئة الرقابة الشرعية كريدي ماكس | البحرين • عضو هيئة الرقابة الشرعية لثروات | البحرين • عضو هيئة الرقابة الشرعية لشركة إنفستريد | البحرين • عضو هيئة الرقابة الشرعية لشركة BMW للخدمات المالية | دبي • عضو هيئة الرقابة الشرعية للدرع العربي للتأمين | المملكة العربية السعودية • عضو هيئة الرقابة الشرعية لشركة SEIB للتأمين وإعادة التأمين | دولة قطر • عضو هيئة الرقابة الشرعية لشركة الوطنية للتأمين | المملكة العربية السعودية

المفتي إرشاد أحمد إعجاز	
المؤهلات	• دكتوراه. الصيرفة والتمويل الإسلامي، مركز الشيخ زايد الإسلامي، جامعة كراتشي • ماجستير إدارة الأعمال المالية، جامعة اقرأ، باكستان • ماجستير في اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جمعية العلوم الإسلامية، باكستان. • التخصص في الإفتاء (تخصص في الفقه الإسلامي والفتوى)، جامعة دار العلوم، باكستان.
الخبرة العملية	• عضو الهيئة الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) | البحرين • صندوق بيرل ريل للاستثمار العقاري | سلطنة عمان • عضو الهيئة الشرعية للتمويل الأخلاقي EFCO | نيوزيلندا • عضو هيئة الرقابة الشرعية لشركة إنترسبكت كابيتال | دبي • عضو الهيئة الشرعية لشركة إقرأز | كندا • عضو هيئة الرقابة الشرعية لشركة هورايزون كابيتال | سويسرا • عضو الهيئة الشرعية لشركة الصقر للتمويل | كازاخستان • عضو الهيئة الشرعية لبنك سيكو | البحرين • عضو الهيئة الشرعية لشركة زين تمام | البحرين

- عضو الهيئة الشرعية لشركة إجارة كازاخستان | كازاخستان
- رئيس الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي | باكستان
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لبيت ثروات للاستثمار | البحرين
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لبنك ستاندرد تشارترد | باكستان
- رئيس الهيئة الاستشارية الشرعية لبنك الدولة الباكستاني| باكستان
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لشركة رصد كابيتال | دبي
- رئيس هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي | باكستان
- رئيس هيئة الرقابة الشرعية ساميت بنك المحدود | باكستان

دور هيئة الرقابة الشرعية

إن الدور الأساسي لهيئة الرقابة الشرعية هو ضمان التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية، ويتضمن ذلك، من بين تدابير أخرى، إجراء تقييم أولي لامتثال الصندوق لأحكام الشريعة الإسلامية ومحفظته الأولية، ووضع المبادئ التوجيهية الشرعية للتأكد من أن الصندوق متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويستمر في بقائه، وإصدار الشهادة الشرعية.

الفصل الثامن

مدير الاستثمار

تم تعيين بنك ظفار كمدير استثمار للصندوق بموجب اتفاقية إدارة الاستثمار المبرمة بين الصندوق ومدير الاستثمار، وتخضع خدمات إدارة الاستثمار للتفاصيل الواردة في اتفاقية إدارة الاستثمار وفقًا للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، وسيقوم مدير الاستثمار، إذا لزم الأمر، بتعيين مستشار فني وفقًا لشروط الاتفاقية. والذي قد يكون مسؤولاً عن القيام بالأنشطة التالية من بين أمور أخرى. إذا تم تعيين المستشار الفني من قبل مدير الاستثمار، فيجب توفير نسخة من اتفاقية تعيين هذا المستشار للمعاينة في مكتب مدير الاستثمار.

أ) مساعدة مدير الاستثمار على شراء وبيع الأوراق المالية

ب) مساعدة مدير الاستثمار على شراء الأصول وبيعها وفقًا لسياسة الاستثمار وأهداف الصندوق

ج) مساعدة مدير الاستثمار في تنفيذ استراتيجية الاستثمار الخاصة بالصندوق وفقًا لسياسة الاستثمار وأهداف الصندوق

د) تقديم البحوث والتحليلات وآراء الاستثمار لمدير الاستثمار فيما يتعلق بالأوراق المالية وظروف السوق في المناطق الجغرافية المختلفة التي تقع ضمن نطاق الصندوق؛ و

ه) حضور اجتماعات الهيئة الإدارية للصندوق ومالكي الوحدات، عند دعوتهم.

واجبات ومسؤوليات مدير الاستثمار

تشمل مهام مدير الاستثمار ما يلي:

1. إدارة محفظة أصول الصندوق بما يحقق أهدافه الاستثمارية.
2. اتخاذ كافة القرارات الاستثمارية أو غيرها بما يحقق مصلحة الصندوق وحملة الوحدات.
3. التأكد من التزام محفظة الصندوق بإرشادات الاستثمار وقيوده.
4. دعم إدارة الصندوق بالمعلومات والمبررات والتفسيرات المتعلقة بأصول الصندوق.
5. تسجيل جميع عمليات الشراء والبيع التي تمت لصالح الصندوق بشكل دقيق.
6. فحص جميع التعاملات بمحفظة الصندوق التي تم إدخالها بالنظام وتسويتها مع الحسابات النقدية وحسابات الأوراق المالية المفتوحة باسم الصندوق لدى الحافظ الأمين.
7. إدارة السيولة الكافية للصندوق للوفاء بأي التزامات قد تترتب عليه.
8. عدم تعريض الصندوق لأي مخاطر استثمارية غير ضرورية.
9. المساعدة في التحضير لإعداد التقارير والبيانات المالية ونشرها وفقاً للنظام الأساسي.
10. إطلاع حملة الوحدات على ما يُستجد بشأن الصندوق.

الملف الشخصي لمدير الاستثمار

مدير الاستثمار هو شركة مساهمة عمانية عامة تأسست بتاريخ 1990/01/01 وتم تسجيلها بتاريخ 1990/01/14تشمل الأنشطة التجارية لمدير الاستثمار، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إدارة المحافظ؛
- إدارة الاصدارات؛
- مدير الاستثمار؛
- إدارة الأموال؛ و
- تسويق الأوراق المالية غير العمانية.

الفصل التاسع
مقدمو الخدمات الآخرون

الحافظ الأمين

تم تعيين الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ع.م كأمين حفظ للصندوق بموجب اتفاقية الحفظ. يجب أن تكون نسخة من اتفاقية الحافظ متاحة للفحص في مكتب مدير الاستثمار بعد التعيين. يجب أن تكون جميع الخدمات التي يقدمها الوديع للصندوق مدرجة في اتفاقية الوديع.

خدمات الحافظ الأمين

سيتم الاحتفاظ بأصول الصندوق لدى الحافظ الامين الذي يقع مكان عمله الرئيسي داخل سلطنة عمان، لتسهيل المعاملات التي تتم خارج سلطنة عمان، وقد يتم الاحتفاظ بالأصول في الخارج، وفي مثل هذه الحالات، يجوز للحافظ الأمين تعيين حافظ امين فرعي للاحتفاظ بالأصول الموجودة خارج سلطنة عمان، لا يؤدي تعيين الحافظ الامين الفرعي إلى إعفاء الحافظ الأمين الرئيسي من أي من التزاماته.

يتم تسجيل أصول الصندوق باسم الصندوق، ومع ذلك، في حالة أن قواعد وأنظمة سوق دول مجلس التعاون الخليجي ذات الصلة تتطلب تسجيل الأصول باسم الحافظ الامين أو الحافظ الامين الفرعي أو مرشحهما حسب الحالة، ويتم تسجيل الأصول بهذه الطريقة، برقم حساب أو تسمية أخرى في سجلات الحافظ الأمين أو الحافظ الأمين الفرعي أو المرشح، لإثبات أن ملكية الأصول للصندوق.

ويجب على الحافظ الأمين الرئيسي أو الفرعي أن يبذلا في حفظ أصول الصندوق بذل العناية الواجبة وأن يعملا على حماية مصالح الصندوق في كل إجراء أو تصرف على أن يتحمل كل منهما المسؤولية الكاملة عن أية خسارة للأصول الخاصة بالصندوق تنتج عن أي إهمال أو سوء تصرف من قبلهما أو من قبل التابعين لهما.

كما يجب الحصول على موافقة كتابية من إدارة الصندوق على جميع العقود المبرمة مع الحافظ الأمين الفرعي على أن توفر تلك العقود الحماية الكافية للأصول وفقا لشروط تتفق مع العقد المبرم مع الحافظ الأمين الرئيسي.

ويجب أن تتضمن جميع العقود المبرمة سواء مع الحافظ الأمين الرئيسي أو الفرعي على نصوص تنظم المسائل التالية:

1- المتطلبات التي تمكن الصندوق من ممارسة الحقوق المتعلقة بالأصول التي يحتفظ بها الحافظ الأمين الفرعي.
2- المتطلبات الخاصة بمكان حفظ أصول الصندوق.
3- الطريقة المستخدمة في حفظ الأصول.
4- مستوى العناية والمسؤولية عن الضياع.
5- تقارير المراجعة والالتزام.
6- الأتعاب وطريقة حسابها وتوقيت دفعها.

ولا يجوز أن تشمل العقود المبرمة سواء مع الحافظ الأمين الرئيسي أو الفرعي على نصوص تجيز إجراء أي نوع من الرهن على أصول الصندوق فيما عدا مطالبات الحافظ الأمين الرئيسي أو الفرعي بالأتعاب والمصروفات نظير عملهم بهذه الصفة، كما لا يجوز أن تتضمن نصا بأن تدفع رسوم أو مصاريف إلى أي منهما تتمثل في تحويل ملكية بعض الأصول الخاصة بالصندوق. وعلى الإدارة ومدير الاستثمار التأكد من أن اتفاقية الحافظ الأمين الرئيسي والفرعي تغطي هذه المتطلبات.

المدير الإداري

تُعين الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ع.م كمدير للصندوق وفقًا لشروط اتفاقية خدمات إدارة الصناديق، حيث تم ترخيصه للقيام بهذه الوظيفة. ويجب إتاحة نسخة من اتفاقية خدمات إدارة الصناديق الموقعة بين المدير الإداري والصندوق للاطلاع عليها في مكتب مدير الاستثمار/ المدير الإداري بعد تعيينه.

خدمات المدير الإداري

يكون المدير الإداري مسؤولا، تحت إشراف إدارة الصندوق، عن تقديم خدمات إدارة محددة للصندوق وفقًا لأحكام اتفاقية خدمات إدارة الصناديق. حيث تشمل هذه الخدمات حساب صافي قيمة الأصول للصندوق وصافي قيمة الأصول لكل وحدة وكذلك خدمات وكالة التحويل فيما يتعلق بالاكتتاب والاسترداد الخاص بالوحدات في الصندوق.

تتضمن الخدمات التي يؤديها المدير الإداري، على سبيل المثال لا الحصر، وفق اتفاقية إدارة الصندوق ما يلي:

1) يتولى المدير الإداري إدارة وحدات الصندوق بما يتوافق مع نشرة الاكتتاب والتعليمات التي تقرها لجنة إدارة الصندوق.
2) يكون المدير الإداري مسؤولاً عن الحفاظ على حسابات الصندوق وعن كافة سجلات الصندوق وفقًا لما ينص عليه القانون. يتولى المدير الإداري إعداد حسابات ربع سنوية وسنوية للصندوق بما في ذلك دخل الصندوق ومصاريفه ومستحقاته بما يتماشى مع السياسات المحاسبية الواردة بنشرة الاصدار.
3) يحدد المدير الإداري صافي قيمة الأصول للصندوق وصافي قيمة الأصول لكل وحدة، وذلك وفق نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق. هذا

ويتولى المدير الإداري أيضًا مهمة إتاحة مثل هذه التفاصيل أمام إدارة الصندوق ومدير الاستثمار وهيئة الخدمات المالية.

4) يتولى المدير الإداري حساب كافة الرسوم التي يدفعها الصندوق، وكذا حساب عوائد الصندوق وفق ما تنص عليه قواعد وأنظمة بورصة مسقط وهيئة الخدمات المالية.
5) يقوم المدير الإداري باحتساب جميع الرسوم المستحقة على الصندوق واحتساب عوائد الصندوق وفقاً لما تقتضيه قواعد وأنظمة بورصة مسقط وهيئة الخدمات المالية.
6) يقوم المدير الإداري بمعالجة طلبات الاكتتاب والاسترداد.
7) يشرف المدير الإداري على تصفية الصندوق أو حله بشكل منظم.
8) يتولى المدير الإداري الحوكمة المؤسسية للصندوق.
9) يجب على المدير الإداري تنفيذ العمليات اليومية للمكتب الخلفي بما في ذلك تسوية عمليات التداول اليومية والتسويات المصرفية.
10) يتولى المدير الإداري تقديم أو توفير الحكم الخاص بكافة الخدمات الإدارية العامة اللازمة فيما يخص عمل وتشغيل الصندوق، هذا بالإضافة إلى احتفاظه بكافة الوثائق التي يحملها في مكان آمن فيما يخص أداءه لواجباته بموجب هذه الوثيقة أو فيما يخص الصندوق.

وتنحصر التزامات ومسؤوليات المدير الإداري على الصندوق فقط وفقا لما تنص عليه اتفاقية خدمات إدارة الصندوق.

لا يتحمل المدير الإداري أية مسؤولية تنظيمية أو ائتمانية تجاه الصندوق أو حملة الوحدات باستثناء ما يقتضيه القانون، و لا يقدم المدير الإداري أي خدمات إدارية أو خدمات استشارية تتعلق بالاستثمار إلى الصندوق، وبالتالي فهو غير مسؤول بأي شكل من الأشكال عن أداء الصندوق أو رد رأس المال إلى حملة الوحدات الاستثمارية في الصندوق أو مراقبة استثمارات الصندوق أو التزام الصندوق بأهدافه أو التزامه بضوابط

الاستثمار أو ضوابط التمويل أو إرشادات التشغيل. ولم يشارك المدير الإداري في إعداد المعلومات الواردة هنا لذا فهو لا يتحمل أي مسؤولية عنها.

الموزعون

يجوز للصندوق مستقبلًا أن يعين أكثر من موزع بموجب اتفاقيات التوزيع بغرض تسويق وتوزيع الصندوق على أن تقتصر الرسوم المستحقة للموزع على رسوم الاكتتاب المتعلقة بالاكتتابات اللاحقة (بعد فترة الاكتتاب الأولي) والتي تُدفع من قبل حملة الوحدات المعنيين. ولن يتم تعيين أي موزع إلا بعد الحصول على موافقة إدارة صندوق الاستثمار.

المستشار الشرعي

يلتزم الصندوق بالامتثال لممارسات الحوكمة الشرعية، ولتحقيق ذلك، قام الصندوق بتعيين دار المراجعة الشرعية (SRB) كهيئة رقابة شرعية للتركيز على الالتزام بأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحوكمة الشرعية، في هذا الدور، ستقوم هيئة الرقابة الشرعية بتسهيل المناقشات المتعلقة بالشريعة، وأبحاث المنتجات، وإعداد التقارير الشرعية أثناء العمل مع رئيس الوظائف لتعزيز مبادئ وأحكام الشريعة على مختلف مستويات المنظمة، وستساعد هيئة الرقابة الشرعية أيضًا على ضمان عمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية باستقلالية وتضمن اتخاذ قرارات فعالة وممارسات ضمان الشريعة.

مراقب الحسابات الخارجي

يتم تعيين مدقق خارجي للمراجعة المالية للصندوق بشكل سنوي، وتم بي دي أو ش.م.م كمدقق خارجي للسنة المالية الأولى للصندوق.

المستشار القانوني

تم تعيين مكتب البوسعيدي، منصور جمال وشركاؤهم لتقديم خدمات قانونية للصندوق وذلك لغرض تأسيس الصندوق. وقد يتم الاستعانة بهم لتقديم خدمات سنوية.

الفصل العاشر

شروط وإجراءات الاكتتاب

الأهلية

هذا الاكتتاب الأولي (اكتتاب خاص) متاح فقط لبعض المستثمرين الأفراد والمؤسسيين (العمانيين وغير العمانيين) ممن سيستلمون نسخة من استمارة طلب الاكتتاب (سواء بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني) بشكل مباشر من مدير الاستثمار أو بنوك التحصيل ("المستثمرون الأوليون") ممن يُسمح لهم الاستثمار في الوحدات أثناء فترة الاكتتاب الأولي. ويجب أن يكون استثمار المستثمرين الأوليين في الصندوق متوافقاً مع القوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان والبلدان الأجنبية التي تم تأسيسهم فيها، والقوانين التي يخضعون لها.

ولأغراض هذا الاكتتاب الأولي، سيتم التعامل مع أي شخص يقل عمره عن 18 عامًا كما في تاريخ الاكتتاب الأخير على أنه قاصر، لا يجوز إلا للأب أن يكتتب عن أولاده القصر ، وإذا تم الاكتتاب نيابة عن القاصر من قبل أي شخص آخر غير الأب، فيجب عليه إرفاق وكالة قانونية سارية المفعول صادرة من الجهات المختصة تخوله بالتعامل في الصندوق بالنيابة عن القاصر من خلال البيع والشراء والاستثمار.

نموذج الاكتتاب

يجب أن يكون نموذج طلب الاكتتاب متاحًا فقط للمستثمرين الأوائل.

الحد الأدنى لحجم الاكتتاب الاولي

سيتم إنشاء الصندوق بحجم أولي لا يقل 2,000,000 ريال عماني، ، وفي حال كان الاكتتاب المستلم خلال فترة الاكتتاب الأولي أقل من مليوني ريال عماني ، ففي هذه الحالة لن يتم تأسيس الصندوق، وسيتم رد جميع أموال الطلبات المستلمة خلال فترة الاكتتاب الأولية إلى مقدمي الطلبات.

سعر الاكتتاب الأولي

سعر الاكتتاب الأولي هو ريال عماني واحد لكل وحدة.

فترة الاكتتاب الأولي

تكون فترة الاكتتاب الأولي من 5 يناير 2025 إلى 30 يناير 2025 خلال ساعات العمل.

حصة المكون

يجب ألا تقل ملكية المكون للوحدات عن 5% من رأس مال الصندوق.

بنك التحصيل

تم تعيين بنك ظفار (بما في ذلك نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك ظفار الإسلامي) كبنك تحصيل وتم ترخيصه لاستلام مبالغ الاكتتاب المدفوعة من المستثمرين الأوليين.

ويكون المستثمرون مسؤولين عن تقديم طلب الاكتتاب الخاص بهم إلى بنوك الاكتتاب قبل إغلاق فترة الاكتتاب الأولية، وفي هذا الصدد، يحق لبنك الاكتتاب عدم قبول أي طلب اكتتاب يتم استلامه بعد ساعات العمل الرسمية في تاريخ إغلاق فترة الاكتتاب الأولية.

يتعين على بنوك الاكتتاب التي تتلقى الاكتتاب الأولي قبول طلبات الاكتتاب بعد التأكد من الالتزام بالإجراءات والمستندات المطلوبة، بما يتماشى مع المتطلبات المنصوص عليها في هذه النشرة، وبالتالي، يجب على بنوك الاكتتاب توجيه المستثمرين للامتثال والوفاء بأي متطلبات قد تظهر في الطلب المقدم.

إشعارات التخصيص واسترداد الأموال

ستقوم بنوك الاكتتاب بتقديم نتائج الاكتتاب إلى هيئة الخدمات المالية خلال خمسة (5) أيام عمل من فترة الاكتتاب الأولية ذات الصلة، وستطلب الموافقة على تخصيص الوحدات، وفي حالة رفض أي طلب اكتتاب، تقوم بنوك الاكتتاب بترتيب إعادة أموال الطلب إلى مقدمي الطلبات الذين تم رفض طلبات الاكتتاب الخاصة بهم.

ستقوم بنوك الاكتتاب بإرسال إخطارات التخصيص إلى المستثمرين الأوليين الذين تم تخصيص الوحدات لهم.

عملية الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب المستمر

(أ) سيقدم الصندوق طلبات للاكتتابات اليومية خلال فترة الاكتتاب اللاحق، يجب تقديم طلبات الاكتتاب المكتملة مع الدفع الكامل للوحدات المطلوبة ويجب أن يتم استلامها من قبل المسجل ووكيل التحويل في أي يوم عمل بحلول الساعة 11:00 صباحًا من أجل استلام الوحدات بصافي قيمة الأصول في نفس يوم العمل، الطلبات التي يتم استلامها بعد الساعة 11:00 صباحًا سيتم اعتبارها مستلمة في يوم العمل التالي وسيتم إصدار الوحدات بناءً على صافي قيمة الأصول ذات الصلة، يعتبر يوم صافي قيمة الأصول ذو الصلة بمثابة يوم المعاملة.

(ب) لا يجوز الاكتتاب إلا من خلال تقديم الطلب المعد لهذه الأغراض وفقاً للتعليمات الواردة فيه، يجب على المكتتب، قبل ملء طلب الاكتتاب، أن يراجع بعناية نشرة الإصدار (وخاصة شروط وإجراءات الاكتتاب) وشروط وأحكام طلب الاكتتاب، ويمكن تقديم الطلبات لدى مدير الاستثمار أو المسجل ووكيل التحويل.

(ج) يجب على المكتتبين استكمال طلب الاكتتاب وتقديم كافة البيانات المطلوبة، بما في ذلك رقم هويتهم الشخصية (للأفراد) أو رقم السجل التجاري

(للشركات) وأية بيانات أخرى مطلوبة منهم في طلب الاكتتاب مع ما يلزم من دعم بالمستندات مع مبلغ الاكتتاب ذي الصلة.

(د) سيعتمد سعر الاكتتاب على صافي قيمة الأصول المطبقة بالإضافة إلى رسوم الاكتتاب وفقًا لشروط نشرة الإصدار، سيقوم الصندوق بتخصيص الوحدات كما هو مذكور هنا أعلاه في يوم المعاملة + يوم واحد.

(هـ) يجب أن يتم إعلان سعر الاكتتاب لحاملي الوحدات من خلال كشف حساب يوضح الوحدات المخصصة والسعر والمبلغ المستلم بعد خصم رسوم الاكتتاب وتاريخ التخصيص، سيقوم المسجل ووكيل النقل بإصدار إشعار التخصيص لحاملي الوحدات الجديدة عبر البريد الإلكتروني خلال 5 أيام عمل من يوم التقييم ذي الصلة.

(و) سيكون الاكتتاب في الصندوق بحد أدنى 100 ريال عماني (مئة ريال عماني) لحملة الوحدات الحاليين و1000 ريال عماني (ألف ريال عماني) لحملة الوحدات الجدد، سيتم إصدار جزء من الوحدات حتى ثلاث منازل عشرية.

(ز) يمكن سداد قيمة الاكتتاب في الصندوق من خلال التحويل البنكي لصالح الصندوق

(ح) إن طلبات الاكتتاب المقدمة غير قابلة للإلغاء ما لم توافق إدارة الصندوق ع.لى خلاف ذلك.

مكافحة غسل الاموال

ستتم إدارة الصندوق وتشغيله بطريقة تتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان، بما في ذلك، إلى الحد الذي ينطبق على الصندوق، من تعميمات وتعليمات البنك المركزي العماني ذات الصلة.

إجراءات "اعرف عميلك" ومكافحة غسل الأموال

يحتفظ بنك ظفار بالحق المطلق في المطالبة بمزيد من إجراءات التحقق من هوية حامل الوحدة أو هوية الشخص أو الكيان الذي يتقدم حامل الوحدة، نيابة عنه، لشراء وحدات و/ أو مصدر الأموال.

ويجب على كل صاحب وحدة تقديم أدلة مقنعة لإثبات الهوية، وكذلك إذا تطلب الأمر إثبات مصدر الأموال ضمن إطار زمني مناسب يحدده الصندوق. وسيتم تأجيل تقديم طلبات الحصول على الوحدات حتى يتم تقديم الأدلة السالفة الذكر. وإذا أخفق حامل الوحدة في تقديم أدلة مقنعة خلال الوقت المحدد، أو إذا قدم حامل الوحدة أدلة لم يكن الصندوق راضياً عنها، فيجوز رفض الطلب على الفور. وفي هذه الحالة، يتم إرجاع الأموال المستلمة عند الطلب، إن وجدت، دون أن يتولد أو يستحق عنها أية أرباح

سوف يمتثل الصندوق للمرسوم السلطاني رقم 2016/30 الصادر في 2 يونيو 2016 فيما يتعلق بحظر ومكافحة غسل الأموال.

المستندات المطلوبة للاكتتاب خلال فترة الاكتتاب الأولية واللاحقة

البيان	المستندات المطلوبة
عمانيون ذكور وإناث 18 – سنة فما فوق	1. نسخة من بطاقة الهوية/جواز السفر 2. إثبات الحساب البنكي 3. إثبات عنوان السكن
غير العمانيين	1. صورة جواز السفر 2. نسخة من بطاقة الإقامة 3. إثبات الحساب البنكي 4. إثبات عنوان السكن
القصر أقل من 18 سنة، العمانيين وغير العمانيين	1. نسخة من شهادة ميلاد القاصر/جواز السفر 2. صورة من بطاقة هوية الأب أو جواز السفر (حيث يقدم الطلب نيابة عن القاصر). 3. إثبات الحساب البنكي 4. لغير العمانيين :نسخة من بطاقة المقيم 5. إثبات عنوان السكن
الشركات والمؤسسات	1. نسخة من السجل التجاري أو ما يعادله للشركات المسجلة في الخارج 2. قائمة المفوضين بالتوقيع المسجلين لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. 3. نسخ من هوية الموقعين على الطلب 4. إثبات الحساب البنكي 5. تفاصيل المالك المستفيد النهائي وغيرها من التفاصيل التي قد تكون مطلوبة
الجهات الرسمية وصناديق التقاعد	1. نسخة من المرسوم أو قرار التأسيس 2. قائمة المفوضين بالتوقيع 3. نسخة من هوية الموقع على الطلب 4. إثبات الحساب البنكي

يجب على مقدم الطلب الإشارة إلى رقم حساب بنكي مع إثبات الحساب البنكي لاستلام أرباح الأسهم او الوحدات والتوزيعات الأخرى على الطلب المعتمد من مدير الاستثمار المخصص للاكتتاب اللاحق. يجوز للمسجل ووكيل التحويل أو مدير الاستثمار أو المدير الإداري أن يطلب أي مستندات إضافية إذا لزم الأمر.

رفض الاكتتاب الأولي أو عرض الاكتتاب اللاحق

سوف ترفض بنوك الاكتتاب أو أمين السجل او وكيل التحويل طلب الاكتتاب إذا كان:

(أ) يحتوي على أكثر من اسم للمكتتب؛

(ب) طلب الاكتتاب لا يحمل توقيع المكتتب؛

(ج) في حالة عدم سداد قيمة الوحدات المكتتب بها وفقاً للشروط المنصوص عليها في نشرة الإصدار.

(د) المستندات الداعمة المشار إليها في نشرة الإصدار وطلب الاكتتاب غير مرفقة مع طلب الاكتتاب؛

(هـ) لا يحتوي طلب الاكتتاب على كافة تفاصيل الحساب البنكي للمكتتب؛

(و) أي تفاصيل خاصة بالحساب البنكي الذي يحتفظ به المكتتب كما هو منصوص عليه في طلب الاكتتاب غير صحيحة؛

(ز) في حالة عدم إرفاق التوكيل المرفق مع طلب الاكتتاب فيما يتعلق بالشخص المكتتب والتوقيع نيابة عن المكتتب؛ و

(ح) طلب الاكتتاب لا يفي بأي من المتطلبات القانونية والتنظيمية الواردة في هذه النشرة.

الجدول الزمني المقترح لعملية الاكتتاب الأولي

البيان	التاريخ المقترح
صدور موافقة الهيئة على نشرة الإصدار	27 نوفمبر 2024
تاريخ بداية الاكتتاب	5 يناير 2025
تاريخ نهاية الاكتتاب	30 يناير 2025
تاريخ استلام مدير الإصدار لطلبات الاكتتاب من بنوك الاكتتاب	3 فبراير 2025
إخطار هيئة الخدمات المالية بنتائج الاكتتاب والتخصيص المقترح للوحدات	4 فبراير2025
موافقة هيئة الخدمات المالية على تخصيص الوحدات	6 فبراير 2025
استكمال تخصيص الوحدات وسداد الأموال المتعلقة بطلبات الاكتتاب المرفوضة	9 فبراير 2025

التواريخ المذكورة أعلاه هي مقدرة و قد تخضع للتغيير

الاستفسار والشكاوى

توجه الاستفسارات والشكاوى المتعلقة بالاكتتاب إلى:

المكتب الخلفي للاستثمار

بنك ظفار ش.م.ع.ع

ص.ب 1507، الرمز البريدي 112، روي ، مسقط، سلطنة عمان

الهاتف22652198 / 22652561 968+ :

بريد إلكتروني / Investmentbackoffice@bankdhofar.com :

assetmanagement@bankdhofar.com

المسؤوليات والالتزامات

يلتزم المكون وبنوك الاكتتاب بالمسؤوليات والمهام المحددة في التعليمات واللوائح التي تضعها هيئة الخدمات المالية، كما تلتزم الجهات المذكورة بأية مسؤوليات أخرى تنص عليها الاتفاقيات المبرمة بينها وبين الصندوق.

ويتعين على الأطراف المعنية اتخاذ التدابير العلاجية فيما يتعلق بالأضرار الناشئة عن أي إهمال يرتكب في أداء المهام والمسؤوليات الموكلة إليهم، وسيقوم بنك ظفار بالتنسيق مع الجهات الرقابية لاتخاذ كافة الإجراءات والإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

الفصل الحادي عشر

استرداد الوحدات

خلال فترة الاكتتاب اللاحق، يمكن استرداد الوحدات نقدًا على أساس يومي ، أي في كل يوم عمل، يجب على المستثمرين الراغبين في استرداد الوحدات ملء نموذج طلب الاسترداد وتقديمه قبل الساعة 11:00 صباحًا في أي يوم عمل مع المسجل ووكيل التحويل أو مدير الاستثمار، ستتم معالجة جميع نماذج طلبات الاسترداد التي تم استلامها قبل الساعة 11:00 صباحًا في يوم عمل للاسترداد بناءً على صافي قيمة الأصول السائدة في يوم التقييم هذا، يجب معالجة جميع نماذج الاسترداد التي يتم استلامها بعد الساعة 11:00 صباحًا في يوم العمل وبحسب صافي قيمة الأصول السائدة اعتبارًا من يوم التقييم التالي، ينبغي توجيه طلبات الاسترداد إلى المدير الإداري ويمكن تقديم هذه الطلبات كتابيًا إذا كان الصندوق قد تلقى سابقًا تعويضًا كاملاً فيما يتعلق بالتعليمات المرسلة عبر البريد الإلكتروني الى المدير الإداري، ولكي يكون الطلب فعالاً، يجب أن يشير إلى الصندوق وأن يحتوي على تفاصيل التسجيل الكاملة وعدد الوحدات التي سيتم بيعها والتفاصيل المصرفية لدفع عائدات الاسترداد، إذا قرر المدير الإداري أن متطلباته للاسترداد لم يتم استيفائها، فيجب عليه إخطار المستثمر الذي أصدر أمر الاسترداد، بحلول نهاية يوم العمل التالي لاستلام أمر الاسترداد، بأن متطلباته لم يتم استيفائها و بالإضافة إلى تحديد الإجراءات التي يجب استكمالها أو المستندات المطلوب تقديمها من قبل المستثمر.

في حالة قرر أمين السجل ووكيل التحويل أن طلب الاسترداد المقدم لا يفي بمتطلبات الاسترداد ولا يمكن معالجة هذا الطلب سيتم إرجاع هذا الطلب، وسيتعين على مالك الوحدات تقديم طلب جديد للاسترداد، والذي ستتم معالجته بعد ذلك في

يوم التقييم التالي .يقوم الصندوق بدفع سعر الوحدات المستردة للمستثمر خلال أو قبل ثلاثة أيام العمل التاليين، منذ يوم احتساب صافي قيمة الأصول الذي تم احتسابه في أي طلب استرداد

الحد الأدنى لقيمة الاسترداد هو 1,000 ريال عماني أو أكثر. وفي حالة انخفاض قيمة الوحدات المملوكة عن 1,000 ريال عماني، فإن الحد الأدنى للاسترداد سيكون جميع الوحدات القائمة.

تسوية الاسترداد

1. يجب أن تصل جميع طلبات الاسترداد إلى المسجل ووكيل التحويل كما هو محدد في استرداد الوحدات أعلاه.
2. سيقوم المسجل ووكيل التحويل بمعالجة طلبات الاسترداد.
3. يقوم الصندوق بدفع سعر الوحدات المستردة للمستثمر بعد خصم الرسوم بما في ذلك أي رسوم أداء مطبقة، في أو قبل يوم العمل الثالث من تاريخ حساب صافي قيمة الأصول الذي تم استخدامه في تحديد سعر الاسترداد.
4. لا يجوز استرداد الوحدات إلا نقدًا ولا يمكن أن يتم ذلك من خلال تحويل فوائد الأوراق المالية وأصول الأموال الأخرى.

أسباب رفض الاسترداد

1. إذا لم يكن الطلب مصحوباً بنموذج الاسترداد مكتملاً.
2. إذا لم يتضمن الطلب تفاصيل الحساب البنكي للمستثمر، أو إذا كانت التفاصيل غير صحيحة.

3. إذا لم تكن تفاصيل الحساب البنكي الواردة في طلب الاسترداد خاصة بالمكتتب باستثناء أسماء الأبناء القصر الذين يجوز لهم استخدام تفاصيل الحساب البنكي لوالديهم
4. إذا لم يقم مالك الوحدات بإرفاق نسخة من طلب التوكيل الموضح في النشرة للشخص المكتتب (الموقع) نيابة عن شخص آخر (باستثناء الاب المكتتب عن أطفاله القصر)
5. إذا لم يستوف مالك الوحدات أي متطلبات تنظيمية وقانونية.

تعليق حقوق الاسترداد

وفقاً للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، لا يجوز للصندوق تعليق حق المستثمر في استرداد قيمة وحداته باستثناء:

1. لأي فترة يتم خلالها تعليق التداول على الأوراق المالية التي تمثل ما لا يقل عن 51% من إجمالي أصول الصندوق.
2. وفقاً لأية حدود أو أحكام منصوص عليها بوضوح في النظام الأساسي للصندوق.
3. لا يجوز استرداد أكثر من 5% من رأس مال الصندوق في أي يوم عمل واحد، وإذا تلقى الصندوق استردادًا لأكثر من 5% من صافي قيمة اصول الصندوق في أي يوم تقييم، فسيتم تلبية الطلبات بالتناسب بين أولئك الذين يطلبون الاسترداد، وسيتم ترحيل طلبات الاسترداد غير المصرفة، ما لم يتم إلغاؤها من قبل حملة الوحدات بموافقة مدير الاستثمار، إلى يوم التقييم التالي.
4. وفقاً لأية حدود أو أحكام منصوص عليها بوضوح في النظام الأساسي للصندوق، والتي تشمل لأي فترة:

(أ) عندما يكون ذلك نتيجة لأحداث سياسية، أو اقتصادية أو عسكرية أو قانونية أو تنظيمية أو نقدية أو أي ظروف أخرى خارج سيطرة ومسؤولية وسلطة مدير الاستثمار، أو إذا كان ذلك ممكنا دون الإضرار بمصالح حملة الوحدات، أو إذا رأى مدير الاستثمار أنه لا يمكن حساب سعر الاسترداد بشكل عادل أو أن هذا الفعل سيضر بمصالح حملة الوحدات ؛

(ب) يكون فيها تعطل للآلية المستخدمة في تحديد قيمة أصول الصندوق أو عند عدم إمكانية تقييم الاستثمارات أو الأصول الأخرى بصورة عادلة.

(ج) يكون فيها تعطل للوظائف الاعتيادية التي يستخدمها المدير الإداري في حساب صافي قيمة الأصول.

(د) عندما تعتبر ظروف السوق غير طبيعية ونتيجة لذلك يرى المدير الإداري أنه ليس من العملي حساب صافي قيمة الأصول؛

(هـ) يرى فيها مدير الاستثمار عدم إمكانية دفع المستحقات أو إجراء عمليات الاسترداد بالأسعار العادية أو بسعر الصرف العادي.

(و) بعد تسليم الدعوة لحملة الوحدات لحضور الجمعية العامة وتقرير الجمعية تصفية الصندوق.

5. في حالات استثنائية توافق عليها الهيئة.

ويجب على الصندوق الذي يقوم بتعليق إجراءات الاسترداد أن يرسل خلال مدة لا تتجاوز نهاية عمل اليوم التالي لتاريخ التعليق إخطاراً إلى الهيئة ويقوم في نفس الوقت بالإفصاح عن ذلك في بورصة مسقط.

ولن يتحمل مدير الاستثمار أو المدير الإداري أو المكون أية تكلفة يتكبدها المستثمر نتيجة لتعليق إجراءات الاسترداد المنصوص عليها أعلاه.

الاسترداد الإجباري من قبل الصندوق

في حال (1) كانت الإقرارات والضـــمانات التي قدمها حامل الوحدة كشـــرط للاكتتاب بموجب هذه النشـرة غير صـحيحة أو مضـللة (2) أصـبح حامل الوحدة أمريكي الجنسـية، (3) أصـبح حامل الوحدة خاضـعاً للعقوبات أو أصـبح قاطناً في مناطق خاضـعة للحصـار فإنه يحق للصندوق تجميد حساب أي حامل وحدة، كما يحق له وفق تقديره التام وفي أي وقت اســـترداد وحدات حامل الوحدة المعني إجبارياً وذلك وفق صـــافي قيمة الأصـــول مطروحاً منها التكاليف والالتزامات المترتبة على الصـــندوق نتيجة انتهاك المكتتب لمثل هذه الإقرارات والضمانات.

حل وتصفية الصندوق

يجب على إدارة الصندوق تقديم توصية للجمعية العامة غير العادية بحل أو تصفية الصندوق لأي من سبب بما في ذلك ما يلي:

1. انتهاء مدته
2. انقضاء الغرض من إنشائه وفقا لما ينص عليه النظام الأساسي للصندوق ونشرة الإصدار.
3. انخفاض صافي قيمة الأصول إلى أقل من 500,000 ريال عماني.
4. توقف الصندوق عن ممارسة أعماله دون سبب مشروع.
5. انخفاض صافي قيمة الأصول إلى مستوى تكون فيه المصروفات التي تق1ع على المستثمر مرتفعة بدون مبرر.
6. بناءً على توصية من مدير الاستثمار.
7. بناءً على طلب من الهيئة.

وتصدر الجمعية العامة قرارها بحل وتصفية الصندوق متضمنا تعيين المصفي وأتعابه، وتنتهي سلطات إدارة الصندوق ومقدمي الخدمات فور تعيين المصفي.

وتستخدم عائدات التصفية في الوفاء بالالتزامات الواجبة الدفع على الصندوق بعد سداد المصاريف المتعلقة بالحل أو التصفية. ويقسم الرصيد المتبقي بين المستثمرين حسب النسبة والتناسب وفقا لما يملكونه من وحدات الاستثمار.

الفصل الثاني عشر
صافي قيمة الأصول

تقع مسؤولية حساب صافي قيمة الأصول على عاتق المدير الإداري ويتم تنفيذه في نهاية كل يوم تقييم، كما يتم تقييم الوحدات في كل يوم تقييم.

وسيقوم المدير الإداري باحتساب صافي قيمة الأصول كقيمة الأصول المنسوبة للصندوق (بما في ذلك الإيرادات المستحقة) مطروحاً منه الالتزامات المنسوبة (بما في ذلك الرسوم والمصروفات المستحقة "باستثناء رسوم الاكتتاب والاسترداد" والمصروفات والمخصصات والالتزامات الطارئة إن وجدت وحسبما تقتضي الضرورة)، حيث يتم بيان كل عملية شراء أو اكتتاب أو بيع أو استرداد للوحدات في الحساب الأول لصافي قيمة الأصول بعد أي معاملة من هذا القبيل. ويجب أن تتشابه طريقة حساب صافي قيمة الأصول وكيفية بيانها مع طريقة حسابها المذكورة في البيانات المالية.

وسيُحتسب صافي قيمة الأصول للوحدة من خلال قسمة صافي قيمة أصول الصندوق على إجمالي عدد الوحدات الباقية في يوم التقييم ذو الصلة. وسيتم نشر صافي قيمة الأصول للوحدة في بورصة مسقط يوميا.

أمّا إذا كان صافي القيمة المحققة للوحدات أقل من صافي قيمة الأصول الذي تم حسابه على أساس قيمة الاسترداد، فلا يجب خصم قيمة صافي الأصول بأكثر من 10 ٪، وهذا لا ينطبق في حالة الاسترداد عند تصفية الصندوق. ويتم تقييم جميع الاستثمارات وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية.

كما تنص مواد النظام الأساسي على طريقة تقييم أصول والتزامات الصندوق، وتنص أيضاً على حساب قيمة أي استثمار مدرج أو تم تداوله في سوق منظمة بالرجوع إلى

آخر سعر الإغلاق، وفي حالة إدراج الاستثمار أو تداوله في أكثر من سوق، فإنّ البورصة أو السوق ذات الصلة هي البورصة أو السوق الرئيسية التي يتم إدراج الاستثمار أو التعامل فيها أو هي البورصة أو السوق التي يحددها مدير الاستثمار والتي توفر أفضل المعايير في تحديد قيمة للاستثمار ذي الصلة.

تشمل أصول الصندوق ما يلي :الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والصكوك القابلة للتحويل، والصناديق، وغيرها من الأسهم مثل الأوراق المالية؛ جميع المبالغ النقدية في الصندوق، أو المودعة، أو تحت الطلب، بما في ذلك أي حصة أرباح مستحقة عليها؛ جميع سندات الطلب والسندات الإذنية والحسابات المستحقة القبض؛ جميع الاستثمارات الأخرى المحتفظ بها للصندوق وجميع أصول الصندوق الأخرى من أي نوع وطبيعة بما في ذلك المصاريف المدفوعة مقدمًا حسب تقييمها وتحديدها من قبل الهيئة الإدارية.

سيتم تقييم أصول الصندوق على النحو التالي:

1. الوحدات في أي أوراق مالية مسعرة مثل أسهم الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والصكوك القابلة للتحويل، والصناديق وغيرها من الأسهم مثل الأوراق المالية، والتي يرتبط سعرها المسعر مباشرة بالقيمة الأساسية لصافي أصولها، فإنه سيتم تقييمها بالرجوع إلى سعر الإغلاق في البورصة ذات الصلة بنهاية العمل الرسمي في يوم التقييم ذي الصلة؛
2. يتم تقييم النقد في الصندوق والمصروفات المدفوعة مقدمًا وتوزيعات الأرباح النقدية المعلنة والمستحقة التي لم يتم استلامها بعد بكامل قيمتها الاسمية ما لم يكن تقرر إدارة الصندوق في أي حال أنه من غير المرجح أن يتم دفعها أو استلامها بالكامل، وفي هذه الحالة يتم التوصل إلى قيمتها بعد إجراء الخصم الذي يراه إدارة الصندوق مناسبًا في هذه الحالة ليعكس القيمة الحقيقية لها؛

3. يتم تقييم سندات الطلب والسندات والحسابات المدينة بقيمتها الاسمية أو قيمتها الكاملة بعد إجراء الخصم الذي يراه إدارة الصندوق مناسبًا ليعكس القيمة الحالية الحقيقية لها؛
4. سيتم تقييم الودائع بمبلغ الوديعة الأولية بالإضافة إلى جميع معدلات الربح المتراكمة حتى تاريخه؛
5. يتم تقييم كل من شهادات الإيداع وأذونات الخزانة الإسلامية (على أساس إرسال إخطار إلى إدارة الصندوق من قبل شخص معتمد من قبل إدارة الصندوق لأغراض هذه الفقرة والذي تتضمن أعماله التعامل أو تنفيذ المعاملات في الاستثمار ذي الصلة) وفقًا لممارسات التعامل المعتادة فيها وبسعر الاستثمار ذي الصلة بنهاية العمل الرسمي في يوم التقييم ذي الصلة.

وبالنسبة للاستثمارات المدرجة أو المتداولة في سوق منظمة ولكنها مكتسبة أو متداولة بعلاوة أو بخصم خارج أو بعيداً عن البورصة أو الأسواق ذات الصلة، فيمكن تقييمها مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى العلاوة أو الخصم عند التقييم شريطة أن يضمن مدير الاستثمار إن اعتماد مثل هذا الإجراء يمكن تبريره في سياق تحديد القيمة المحققة المحتملة للاستثمار.

تنص المواد أيضا على أنّه عندما تكون الأسعار المعروضة غير متوفرة لسبب ما أو - في رأي مدير الاستثمار- لا تمثل القيمة السوقية العادلة، وفي حالة الاستثمارات غير المدرجة أو غير المتداولة في السوق، تكون قيمة هذه الاستثمارات هي القيمة المحققة المحتملة المقدرة بعناية وبحسن نية من قبل مدير الاستثمار أو من قبل شخص مؤهل آخر يعينه مدير الاستثمار. ويحق لمدير الاستثمار أو أي شخص آخر مختص يعينه مدير الاستثمار تحديد قيمة الاستثمارات من خلال تقييم القيمة المحققة المحتملة والمقدرة بعناية وبحسن نية، ويحق لمدير الاستثمار أثناء التحقق من هذه القيمة قبول التقييم المقدّر من صانع السوق أو أي شخص آخر مؤهل برأي مدير الاستثمار لتقييم الاستثمارات ذات الصلة. أمّا في حالة عدم توفر عروض أسعار

موثوقة في السوق، فيمكن تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام المنهجية المحددة التي يضعها مدير الاستثمار حيث يتم تقييم هذه الأوراق المالية بالرجوع إلى تقييم الأوراق المالية الأخرى القابلة للمقارنة في التصنيف والعائد وتاريخ الاستحقاق وغيرها من الخصائص.

لأغراض التحقق من أسعار السوق المعروضة أو المدرجة أو المتداولة في السوق ، يحق للصندوق أو إدارة الصندوق أو مدير الاستثمار أو المدير الإداري أو وكلائهم استخدام النظم الآلية أو الإلكترونية لنشر الأسعار فيما يتعلق بتسعير الأصول التي يحتفظ بها الصندوق والأسعار التي يقدمها أي نظام من هذا القبيل ستعتبر سعرًا دقيقًا لتلك الأصول.

وعلى الرغم مما سبق، يجوز للصندوق أو إدارة الصندوق أو مدير الاستثمار- حسب تقديرهم المطلق- السماح بطريقة أخرى للتسعير أو التقييم والتي- في رأيهم- تعكس بشكل أفضل القيمة العادلة، وتوجيه المدير الإداري لتطبيق هذا على حساب صافي قيمة الأصول للصندوق. سيكون لإدارة الصندوق السلطة والمسؤولية النهائية لتقييم استثمارات / أصول الصندوق وحساب صافي قيمة الأصول وفقًا للنظام الأساسي.

يتعين على المدير الإداري بالتشاور مع إدارة الصندوق ومدير الاستثمار تأجيل أو تعليق حساب صافي قيمة الأصول في حالة وجود أي ظروف استثنائية (مثل تلك المنصوص عليها في الفقرة أعلاه بعنوان "تعليق حقوق الاسترداد").

حدود المعلومات المتعلقة بصافي قيمة الأصول

يتعين على المستثمرين المحتملين لدى الصندوق أن يتأكدوا من فهمهم لطبيعة المعلومات المتعلقة بصافي قيمة الأصول. فعلى سبيل المثال حين تكون الأصول الأساسية عديمة السيولة أو تتسم بالمضاربة، فإن صافي قيمة الأصول لابد أن يُنظَر إليه بنفس الطريقة التي ينظر بها إلى الاستثمارات في الأسهم الخاصة أو استراتيجيات رأس المال الاستثماري ، ولا ينبغي فهم أن اشراك مقدمي الخدمات (كمدير إداري) في عملية حساب صافي قيمة الأصول يعتبر مكافئاً لتمثيل أو ضمان ما يتعلق بالقيمة المحققة، مع العلم أن تقنيات التسعير والتقييم محدودة وقد لا تُطبق على جميع المحافظ و جميع أنواع استراتيجيات الاستثمار.

الفصل الثالث عشر

ملكية الوحدات والحقوق فيها

ملكية الوحدة

يجب أن يحتفظ كل حامل وحدة في الصندوق بنسبة غير قابلة للتجزئة، وتكون هذه النسبة مساوية لنسبة إجمالي عدد الوحدات التي يحتفظ بها حامل الوحدات المعني.

حقوق حملة الوحدات

لكل حامل وحدة الحق في ممارسة التصويت في الجمعية العامة لحملة الوحدات حيث ستمثل كل وحدة صوتاً واحداً.

ويحق لكل حملة الوحدات الحصول على صافي العوائد التي حققها الصندوق بعد خصم جميع الالتزامات، بما في ذلك الرسوم والنفقات والضرائب (إن وجدت).

يتمتع جميع حملة الوحدات بحقوق متساوية ومضمونة والتي تكون وفقًا للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، وهي:

1. الحق في استلام توزيعات الأرباح المعلن عنها في الجمعية العامة.
2. الحق في الحصول على حصة في توزيع عوائد بيع أصول الصندوق عند التصفية.
3. الحق في الحصول على الدعوة لحضور الجمعية العامة والتصويت في هذه الاجتماعات شخصيًا أو بالوكالة.
4. الحق في التقدم بطلب لإلغاء أي قرار يتخذ في الجمعية العامة أو من قبل إدارة الصندوق إذا كان هذا القرار (القرارات) مخالفًا للقانون أو النظام الأساسي أو اللوائح التنظيمية الداخلية للصندوق.

5. الحق في استرداد وحداتهم في الصندوق مع مراعاة أحكام هذه النشرة.
6. الحق في إقامة دعاوى قانونية نيابة عن حملة الوحدات أو الصندوق ضد إدارة الصندوق أو مراجعي حسابات الصندوق.
7. الحق في التقدم إلى هيئة الخدمات المالية (شريطة أن يدعم هذا الاجراء من قبل حملة الوحدات الذي يمتلكون ما لا يقل عن 5٪ (خمسة بالمائة) من الوحدات) لمطالبة الهيئة بممارسة سلطتها بتعليق قرارات الجمعية العامة والمتخذة لصالح فئة معينة من حملة الوحدات أو ضد فئة معينة من حملة الوحدات أو لصالح أعضاء إدارة الصندوق أو غيرهم.

حدود المسؤولية

تقتصر مسؤولية حملة الوحدات تجاه التزامات الصندوق على مدى المساهمة في رأس مال الصندوق فقط ولن يكون أي حامل وحدة ملزمًا بدفع أي مبلغ يزيد عن التزامه تجاه أي التزام أو للوفاء بالتزامات الصندوق. وبمجرد دفع سعر الاكتتاب بالكامل فلن يتحمل حامل الوحدة أي التزام مالي إضافي لأي طرف فيما يتعلق بحيازته للوحدات أو التزامات الصندوق.

الأرباح والتوزيعات

لإدارة الصندوق السلطة المطلقة في توزيع الأرباح أو إعادة استثمارها.

ويجوز سداد الأرباح أو الوحدات مستحقة الدفع إلى حملة الوحدات- فيما يتعلق بأي مدة مالية- من أي مما يلي:

- توزيعات الأرباح التي حصل عليها الصندوق ؛
- الأرباح التي حصل عليها الصندوق من الودائع أو الاستثمارات النقدية.
- الأرباح المحققة وغير المحققة الناتجة عن بيع وشراء الأوراق المالية.

بالإضافة إلى ذلك يجوز لإدارة الصندوق أن تقرر توزيع عوائد أرباح أو توزيعات أخرى على حملة الوحدات في الصندوق أو إعادة استثمار أي أرباح أو متحصلات أو عوائد من استثمارات أو أرصدة أخرى متاحة للصندوق حسب ما هو مناسب لدى إدارة الصندوق بعد النظر في توصيات مدير الاستثمار.

يتم نشر إعلانات الأرباح والتوزيع في صحيفتين يوميتين في سلطنة عُمان إحداهما باللغة الإنجليزية والأخرى باللغة العربية. ويجوز لحملة الوحدات استلام الأرباح عن طريق الدفع بواسطة التحويل المصرفي الإلكتروني بعد خصم الرسوم المصرفية. وسيتم الدفع بعملة فئة الوحدة المعنية التي اختارها المستثمر وقت الاكتتاب.

نقل الوحدات

يمكن أن يتم نقل الوحدات وذلك وفقاً لنص المادة (233) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال. وتنقل ملكية الوحدات عند التسجيل في السجل حيث يتم نقل الوحدات بواسطة المدير الإداري فقط ويتم تسجيل نقل الملكية مجاناً في غضون ثلاثة أيام من تاريخ استلام المستندات اللازمة. ولن يتم نقل الوحدات التي قام المدير الإداري باستلام طلب استردادها إلا إذا تم إلغاء طلب الاسترداد بموافقة الصندوق، كما لا يجوز إجراء عمليات نقل الوحدات إلا للأشخاص (الطبيعيين أو الاعتباريين) المؤهلين للاكتتاب مباشرة في الوحدات بموجب شروط هذه النشرة.

الجمعية العامة

الجمعية العامة هي السلطة العليا للصندوق وتتألف من جميع حملة الوحدات ويعقد وفقًا للنظام الأساسي.

يتم عقد الجمعية العامة العادية:

1. لانتخاب أعضاء إدارة الصندوق، أو
2. لأي غرض آخر حسب ما تراه إدارة الصندوق أو مدير الاستثمار.

الجمعية العامة غير العادية

يتم عقد الجمعية العامة غير العادية إذا اقتضت مصلحة الصندوق ذلك أو وفقاً للقانون أو اللوائح أو بناءً على طلب مستثمر واحد أو أكثر يمتلكون 10٪ أو أكثر من رأس مال الصندوق ويتم عقد الجمعية العامة غير العادية للنظر في ما يلي:

1. تعديل النظام الأساسي.
2. تغيير الأهداف الاستثمارية الرئيسية للصندوق.
3. التغيير في وتيرة حساب صافي قيمة الأصول أو صافي القيمة المحققة.
4. تقليل وتيرة أو حدود الاسترداد.
5. تغيير حالة الصندوق مثل الدمج أو الفصل أو التحويل.
6. حل وتصفية الصندوق.

وحيثما تخلفت إدارة الصندوق عن عقد الجمعية العامة، فسيقوم مدير الاستثمار بعقده.

لا يكون الإشعار بحضور الجمعية العامة صالحاً ما لم يتضمن جدول الأعمال أيضاً ويتم نشر إشعار حضور الجمعية العامة في صحيفتين يوميتين متتاليين على الأقل لمدة يومين وذلك بعد موافقة الهيئة ويتم إرسال الإشعار إلى حملة الوحدات عبر البريد العادي أو تسليمه باليد لممثليهم بعد الحصول على توقيعهم قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ الجمعية مع استمارة التفويض وجدول الأعمال والمذكرات والمستندات التي سيتم مناقشتها في الاجتماع.

تقوم إدارة الصندوق بوضع جدول أعمال الجمعية العامة أو يجوز أن يتم وضعه من قبل مدير الاستثمار إذا كان هو من يقوم بعقد الجمعية ويتضمن جدول الأعمال أيضاً مقترحات أي مستثمر يحمل ما لا يقل عن 5% من رأس المال وذلك قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ إرسال الإشعار إلى حملة الوحدات لحضور الجمعية. ولن تنظر الجمعية العامة في أي قضايا غير مدرجة في جدول الأعمال.

- يجوز لكل حامل وحدة أو وكيله الذي يحمل تفويضاً خطيا حضور الجمعية العامة ويكون له صوت واحد لكل وحدة يمتلكها.
- يجوز لحملة الوحدات ووكلائهم الذين يحملون جميع وحدات الصندوق عقد الجمعية العامة دون النظر إلى القواعد المنصوص عليها بخصوص هذه الجمعية ويجوز عندها اتخاذ أي قرارات في نطاق سلطة الجمعية العامة وذلك وفقاً للمادة 256 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

يكون اجتماع الجمعية العامة ساريا إذا حضره مستثمرون أو وكلاء يمثلون 50٪ على الأقل من الوحدات في حالة اجتماع الجمعية العامة العادي و 60٪ على الأقل لاجتماع الجمعية العامة الغير عادية. وفي حالة عدم توفر النصاب القانوني المطلوب يتم الدعوة لجمعية عامة أخرى خلال شهر واحد من تاريخ الجمعية الأولى على أن ينشر الإشعار في الصحف اليومية قبل أسبوع على الأقل من موعد الجمعية. وتكون الجمعية العامة العادية صالحة بغض النظر عن نسبة الحضور بينما تتطلب الجمعية العامة غير العادية الثانية حضور حملة الوحدات الذين يحملون 50٪ على الأقل من الوحدات.

يتم اعتماد قرارات الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية بالأغلبية المطلقة ما لم ينص النظام الأساسي على نسبة مئوية أعلى.

يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس إدارة الصندوق أو نائبه أو مدير الاستثمار في حالة دعوة الجمعية من قبله وغياب رئيس إدارة الصندوق ونائبه. وتعين الجمعية العامة أميناً للسر لتسجيل المحاضر التي تشمل المداولات والقرارات والتصويت. ولكل مستثمر الحق في الحصول على المحاضر.

وقد ترسل هيئة الخدمات المالية مراقباً لحضور جميع الجمعيات العامة والإشراف على إجراءاتها والتأكد من اعتماد القرارات وفقاً للقانون كما يتعين تقديم المحاضر التي وقعها أمين السر واعتمدها رئيس الجمعية ومدقق الحسابات والمستشار القانوني للهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الجمعية.

الفصل الرابع عشر
الرسوم والتكاليف

مصاريف الإصدار

1. فترة الاكتتاب الأولية

تكون المصاريف التي يتم تحميلها على الصندوق خلال فترة الاكتتاب الأولي كما يلي:

(1) الرسوم التنظيمية
(2) أتعاب المستشار القانوني
(3) تحصيل الرسوم البنكية
(4) رسوم الطباعة
(5) تكاليف التسويق
(6) رسوم وكيل التوزيع

2. الرسوم والمصاريف الأخرى

رسوم الاكتتاب : يحق لمدير الاستثمار الحصول على رسوم اكتتاب تصل إلى 0.5% من مبلغ الاكتتاب من حملة الوحدات في وقت الاكتتاب في العرض الأولي واللاحق بالإضافة إلى أي ضريبة القيمة المضافة المطبقة والضرائب الأخرى.

رسوم الإدارة : يحق لمدير الاستثمار الحصول على رسوم إدارية بنسبة 1.5% سنويًا من صافي قيمة أصول الصندوق بالإضافة إلى أي ضريبة للقيمة المضافة المطبقة والضرائب الأخرى .سيتم احتساب رسوم الإدارة على أساس صافي قيمة أصول الصندوق اليومية ويتم دفعها شهريًا على شكل متأخرات.

رسوم الحفظ والإدارة: يقوم الصندوق بدفع رسوم المدير والحافظ الأمين مقابل خدماته حسبما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين الصندوق والمدير والحافظ الأمين، يحق للمدير والوديع الحصول على تعويض من الصندوق عن جميع النفقات النثرية المعقولة .سيدفع الصندوق إلى المدير الإداري والمسجل ووكيل النقل البحث والتكنولوجيا والحافظ الأمين رسومًا تبلغ إجماليها 0.2% سنويًا من إجمالي صافي قيمة أصول الصندوق) بحد أدنى لرسوم قدرها 10,000 ريال عماني اعتبارًا من السنة التقويمية الثانية لتشغيل الصندوق، بالإضافة إلى رسوم المعاملة بمبلغ يصل إلى 10 ريال عماني لكل معاملة بيع وشراء، لإعداد وإيداع XBRL بمبلغ 200 ريال عماني /ربع سنوي، 75 ريال عماني لفتح حساب مصرفي أو حساب أوراق مالية .سيتم احتساب الرسوم على أساس صافي قيمة أصول الصندوق اليومية وستكون مستحقة الدفع لمدة خمسة عشر (15) يومًا من نهاية كل ربع سنة.

رسوم الأداء :يحق لمدير الاستثمار الحصول على رسوم أداء بنسبة 10% فوق معدل العائد السنوي البالغ 8% ، يتم احتساب أتعاب الأداء وسدادها في نهاية السنة المالية. في حالة قيام أي مالك وحدات بالاسترداد قبل نهاية السنة المالية، فسيتم احتساب رسوم الأداء ذات الصلة للسنة المالية (إن وجدت) بشكل منفصل وتكليفها على مالك الوحدات المسترد.

3. تراكم الرسوم/المصروفات

وبما أن الصندوق قد يستثمر في صناديق أخرى، فقد يتكبد الصندوق ازدواجية في الرسوم والعمولات، على سبيل المثال لا الحصر، رسوم الإدارة بما في ذلك رسوم الأداء، ورسوم الحفظ والمعاملات، ورسوم الاكتتاب والاسترداد، والرسوم الإدارية ومقدمي الخدمات الآخرين، واي مصاريف (وإلى الحد الذي يُسمح فيه لهذه الصناديق بالاستثمار بدورها في صناديق أخرى، قد يتحمل الصندوق طبقة ثالثة من الرسوم المذكورة أدناه (وربما رسوم أخرى).

الرسوم /المصاريف الأخرى: أية مصاريف أخرى تتعلق مباشرة بالصندوق، وتشمل

على سبيل المثال لا الحصر:

(1) عمولة الوساطة على شراء وبيع الأوراق المالية أو أي استثمارات أخرى.

(2) نفقات الطباعة والنشر والتوزيع لصافي قيمة الأصول والحسابات والاجتماعات العامة والإشعارات/المواد الأخرى وفقًا لما تقتضيه اللائحة؛

(3) الخسائر/المصروفات المتكبدة نتيجة للإدارة اليومية للصندوق؛

(4) النفقات المتعلقة بمراجعي الحسابات والاستشارات الشرعية والرسوم المصرفية والتأمين المتوافق مع الشريعة أو التكافلي ورسوم حضور اجتماعات إدارة الصندوق وما إلى ذلك

(5) الضرائب أو الرسوم أو أي رسوم حكومية أخرى، عند الاقتضاء، إن وجدت.

الفصل الخامس عشر
محاسبة الصندوق والضرائب

حسابات الصندوق والسياسة المحاسبية

يتم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً لما يتطلبه القانون العماني.

- يكون للصندوق مسؤولية مالية مستقلة عن مدير الاستثمار والإدارة.
- يجب أن يحتفظ الحافظ الأمين بحساب/حسابات مصرفية مستقلة ومنفصلة للصندوق في سلطنة عمان، وعند الضرورة خارج سلطنة عمان، لإجراء عمليات السحب والإيداع نيابة عن الصندوق.
- يعامل الصندوق، فيما يتعلق بجميع عمليات البيع والمشتريات والمعاملات الأخرى، ككيان مستقل، ويقيد رصيده في حالة المبيعات ويخصم منه في حالة المشتريات .يتم دفع جميع التكاليف المتعلقة بالصندوق مباشرة من أصول الصندوق.
- يجب الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية للصندوق بشكل مستقل عن سجلات مدير الاستثمار، ويجب تدقيقها من قبل مدققين مستقلين معتمدين أو مرشحين من قبل الإدارة.
- تتمتع الإدارة بصلاحية عزل أو تغيير مدققي الصندوق خلال عمر الصندوق . وسيتم إخطار هيئة الخدمات المالية بتعيين مدققي الحسابات.

- ستكون السنة المالية للصندوق من 1 يناير إلى 31 ديسمبر من كل عام .ومع ذلك، فإن السنة المالية الأولى للصندوق ستبدأ من نهاية فترة الاكتتاب الأولية للصندوق وينتهي في 31 ديسمبر من عام 2025..

إيرادات الصندوق

يجوز أن تتكون إيرادات الصندوق مما يلي:

1. المكاسب المكتسبة نتيجة الاستثمار في الأوراق المالية؛
2. الدخل المحصل من أصول الصندوق.
3. معدلات الربح المقيدة لحسابات الصندوق؛
4. دخل الأرباح من الأوراق المالية الاستثمارية الأساسية) إن وجدت)؛ و
5. أي إيرادات أخرى ترتبط مباشرة بالصندوق وتنتج عن استثمار أصول الصندوق.

نفقات الصندوق

تشمل نفقات الصندوق ما يلي:

1. تكاليف عقد أي اجتماع لحملة الوحدات.
2. الرسوم المدفوعة لإدارة الصندوق.
3. الرسوم المدفوعة لمدير الاستثمار.
4. الرسوم المدفوعة للحافظ الأمين والحافظ الأمين الفرعي، إن وجد.
5. الرسوم المدفوعة للمدير الإداري ووكيل التسجيل والتحويل.
6. الرسوم المدفوعة للهيئة وأية رسوم أخرى للترخيص والتسجيل أو أية مصروفات ونفقات مشابهة.
7. النفقات المتعلقة بسجلات المحاسبة ورسوم التدقيق.
8. عمولات الوساطة والرسوم المصرفية المدفوعة المتعلقة ببيع وشراء الأوراق المالية المملوكة بالنيابة عن الصندوق.
9. أية رسوم فنية أو قانونية أو استشارية تتعلق بامتلاك أصول الصندوق والاحتفاظ بها والتصرُّف فيها.
10. جميع التزامات الصندوق المتعلقة بالضرائب سواء كانت مفروضة على أصول الصندوق أو إيراداته.
11. أي نفقات متعلقة بممارسة الحقوق والواجبات المتعلقة بأصول الصندوق.
12. تكاليف إعداد وطباعة ونشر وتوزيع الإشعارات العامة والتقارير والتقييمات والحسابات وقوائم الأسعار السنوية والمؤقتة وغير ذلك من التقارير أو الوثائق المسموحة أو المطلوبة بموجب القوانين أو اللوائح التنظيمية المعمول بها في سلطنة عمان وأية مراسلات أخرى مع حملة الوحدات.
13. تكاليف طباعة أي شهادات أو وكالات.
14. أية خسائر ناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المملوكة بالنيابة عن الصندوق.
15. تكاليف الاحتفاظ بالحسابات.

16. تكاليف إعداد وإصدار كافة الوثائق الرسمية المتعلقة بالصندوق بما في ذلك بيانات التسجيل وتعميم الطرح لدى كافة الهيئات المختصة ذات الصلة بالصندوق أو عرض الوحدات.
17. تكلفة هيئة الرقابة الشرعية أو أية تكلفة متعلقة بالإمتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.
18. الرسوم القانونية والمصروفات الأخرى المرتبطة بشكل مباشر بالصندوق.

التقارير والبيانات المالية

سيتولى المدير الإداري ومدير الاستثمار إعداد البيانات المالية ربع السنوية غير المدققة خلال الربع الأول والثاني والثالث من كل سنة مالية، فضلاً عن إعدادهم للقوائم المالية للعام بأكمله خلال شهرين من نهاية السنة المالية متضمنةً الميزانية المالية المدققة وحساب الأرباح والخسائر وبيان التغييرات في الوحدات وبيان التدفقات النقدية وتقرير إدارة الصندوق مع الإفصاح عن هذه البيانات للجمهور وحملة الوحدات بطريقة عادلة ودقيقة تتسم بالشفافية والبعد عن التضليل.

وسيتم إرسال البيانات المالية الربع سنوية غير المدققة إلى مركز المعلومات ببورصة مسقط خلال 30 يوماً من انتهاء كل ربع سنة أو أي مدة قانونية أخرى تنص عليها قواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة من خلال نظام الرسائل الإلكتروني الخاص ببورصة مسقط وستُنشر البيانات في جريدتين يوميتين في سلطنة عمان إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية.

تحصيل الضرائب

وفقًا للمرسوم السلطاني رقم 2009/28 بإصدار قانون ضريبة الدخل فإن دخل صناديق الاستثمار المنشأة في عُمان وفقاً لقانون الأوراق المالية واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال تُعفى من الضريبة في سلطنة عُمان ومع ذلك فقد يخضع الدخل الذي يحققه الصندوق للضريبة الأجنبية بقدر ما يؤخذ من الولايات القضائية الأخرى.

قد يخضع المستثمرون أيضاً للضريبة على الدخل أو المكاسب من الوحدات في بلدهم. وعلى المستثمرين المحتملين استشارة مستشاريهم الماليين عن الضرائب المعمول بها في شأن تملك أو بيع الوحدات الاستثمارية، مع العلم بأن الحديث عن المسائل الضريبية أو القانونية لا يعتبر استشارة قانونية ولا ضريبية لحملة الوحدات. لذا على المستثمرين المحتملين استشارة مستشارهم القانوني فيما يتعلق بالقوانين واللوائح الضريبية. كما قد تخضع الضرائب والمسائل الأخرى الموضحة في هذه النشرة للتغيير من وقت لآخر لذا فهي لا تعتبر استشارة قانونية أو ضريبية لحملة الوحدات المحتملين ولا ينبغي أخذها على هذا النحو. وعلى المستثمرين الاطلاع على فصل "عوامل المخاطرة".

الفصل السادس عشر

التعهدات

أولاً: صندوق بنك ظفار للأسهم الخليجية (متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية)

يتعهد أعضاء إدارة الصندوق مجتمعين ومنفردين بأن:

- المعلومات المقدمة في هذه النشرة هي معلومات كاملة وصحيحة وصائبة، وقد تم أخذ العناية الواجبة للتأكد من عدم وجود أية حقائق أو معلومات هامة يؤدي حذفها إلى جعل أي عبارة مذكورة في نشرة الإصدار مضللة.
- بأنهم سيلتزمون بأحكام النظام الأساسي للصندوق وبقانون الأوراق المالية واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، وقانون الشركات التجارية واللوائح والضوابط الصادرة وفقا للقوانين السابقة.

نيابة عن إدارة الصندوق

موقعة من قبل:

الصندوق

ثانياً :المستشار القانوني

يؤكد المستشار القانوني المسمى أدناه بأن جميع الإجراءات المتبعة لطرح الوحدات موضوع هذه النشرة متوافقة مع القوانين والتشريعات المتعلقة بأعمال الصندوق وقانون الأوراق المالية واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والتوجيهات الصادرة وفقا لذلك ومتطلبات وقواعد إصدار الوحدات وصيغة النشرة المعمول بها لدى هيئة الخدمات المالية.

موقعة من قبل:

البوسعيدي، منصور جمال وشركاؤهم

ثالثاً :مدير الإصدار

استنادًا إلى المسؤوليات المنوطة بنا بموجب قانون الأوراق المالية واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والتعليمات الصادرة من هيئة الخدمات المالية فقد قمنا بمراجعة كل الوثائق والمواد المطلوبة لإعداد هذه النشرة وطرح وحدات الصندوق من خلال الطرح الخاص.

ويتحمل مدير الإصدار المسؤولية المتعلقة بصحة المعلومات المقدمة في هذه النشرة حيث أكدوا على عدم إغفالهم عن عرض أي معلومات مهمة بحيث يجعل هذا الإغفال النشرة مضللة.

وعليه يؤكد مدير الإصدار على التالي:

1. أننا أولينا النشرة العناية الواجبة والمطلوبة لضمان أن البيانات الواردة فيها تتوافق مع الحقائق الواردة في الوثائق والمواد المتعلقة بالإصدار.

2. وفقا لاطلاعنا ومن خلال المعلومات المتاحة من الصندوق فإننا نؤكد بأن الصندوق لم يقم بحذف أو إخفاء أية معلومات مهمة يمكن أن يتسبب حذفها أو إخفاؤها في جعل هذه النشرة مضللة.

3. إن النشرة وما تحويها من معلومات يتوافقان مع كافة قوانين وشروط الشفافية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وتعديلاتها ونماذج النشرة لدى هيئة الخدمات المالية.

4. إن البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة العربية صحيحة ومناسبة وكافية وجاءت بناءً على سعينا في مساعدة المستثمر في اتخاذ القرار المناسب حول الاستثمار في الوحدات المطروحة للاكتتاب وذلك وفقًا لقوانين وشروط الشفافية.

موقعة من قبل:

بنك ظفار ش.م.ع.ع

bankdhofar

www.bankdhofar.com